إستراتيجية القوة الذكية الهندية و انعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي

أ.م.د. مروان سالم علي
كُلية العلوم السياسية - جامِعة الموصل- تخصص إستراتيجية
dr-marwanalali82@uomosul.edu.iq
https://doi.org/10.61884/hjs.v14i54.602

ملخص :

لم تعد الهند دولة ذات مستوى متوسط على الصعيد العالمي، لاسيما مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فالهند تمتلك إمكانات هائلة تشمل تعداداً سكانياً يقترب من حجم القوة البشرية الصينية، إلى جانب امتلاكها للسلاح النووي ومساحة جغرافية واسعة، واتصال شبه كامل بالبحر، كما أن موقعها الجغرافي يجعلها محاطة بسلسلة من الدول المعادية مثل الصين وباكستان، إضافةً إلى ذلك، تتمتع الهند بعضوية العديد من التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل مجموعة بريكس ومجموعة العشرين، مما يعزز مكانتها العالمية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية، القوة الذكية، القوة الصلِبة والناعِمة، الهند، الأداء الإقليمي والدولي.

India’s Smart Power Strategy and Its Implications for Regional and International Performance

College of Political Science – University of Mosul
Specialization in Strategy
Assist. Prof. Dr. Marwan Salem Ali

ABSTRACT:

India is no longer a medium-level power on the global stage, especially with the onset of the third decade of the twenty-first century. The country possesses enormous potential, including a population approaching that of China’s human resources, nuclear capabilities, a vast geographic expanse, and nearly complete maritime access. Moreover, India’s geographical location places it in proximity to a series of hostile states, such as China and Pakistan. Additionally, India holds membership in numerous regional and international blocs and organizations, such as BRICS and the G20, which further enhance its global standing.

KEYWORDS: Strategy, Smart Power, Hard and Soft Power, India, Regional and International Performance.

المُقدِمة

تبرز الهند كقوة محورية ليس في جنوب آسيا والمُحيط الهندي فحسب، بل في القارة الآسيوية ككُل، كما أَنَّ لها طموحات تتعدى هذا النِطاق نحو المجال العالمي الأَشمل، ويرتبط هذا بإستراتيجية قوتها الذكية وتنامي مستويات التهديدات الأَمنية التي تُشكّل قلقاً مُتنامياً لِصُناع القرار في الهند، وهو ما يدفعها نحو وضع إستراتيجيات للتعامُل مع هذه البيئة الأَمنية المُضطربة، يتم فيها توظيف مُختلف الإمكانات والمقدرات الذكية مِن أجل تحقيق مصالحها باعتبارها قوة إقليمية كُبرى، فهي مِن خِلال سياستها الخارجية في البيئة الإستراتيجية العالمية منحت أَولويتها عبر تكثيف اتصالاتها مع الأقاليم الجُغرافية، وبِناء شبكة علاقات على أساس الأولويات الاقتصادية نظراً لتأَثيرهُ المُباشر في سياستها وخططها الإستراتيجية، وإطلاق العنان لقوة الموارد البشرية، والتواصل مع الفرص العالمية، والشراكات الإنمائية الدولية، وإعادة تشكيل المؤَسسات العالمية بجانب إرثها الحضاري.

أَهَميَة البَحث: تنبعُ في معرفة إستراتيجية القوة الذكية الهندية ومُرتكزات تِلك الإستراتيجية بشقيها الناعم والصلب، ولاسيما صعودها الناعم، وكيفية توظيفها لتلك المُرتكزات في أدائها الإستراتيجي الإقليمي والدولي لتحقيق تمدُدها الجيوبوليتيكي والجيوإستراتيجي.

إشكالية البحث: يقوم البحث على إشكالية مفادها تبني الهند إستراتيجية القوة الذكية بمُرتكزاتها الصلِبة والناعِمة، وإن كان ترجيح الكفة يميل إلى القوة الناعِمة في أدائها الإقليمي والدولي بما يؤمن بلوغ أهدافها الإستراتيجية، لتستند الإشكالية على سؤَال رئيس مفادهُ؛ ما هي مُرتكزات إستراتيجية القوة الذكية التي تبنتها الهند وأثرت في أدائها الإقليمي والدولي؟ وهل منحت تِلك المُرتكزات الهند التمدُّد الجيوإستراتيجي ومُنافسة القوى العالمية في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية؟.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضيةٌ مفادها؛ كُلما تمكنت الإستراتيجية الهندية مِن توظيف مُرتكزات قوتها الذكية الصلِبة والناعِمة؛ العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبشرية والجيوبوليتيكية، كُلما أهلها ذلك في تفعيل أدائها إقليمياً ودولياً وانعكاس ذلك على تحقيق تمددها الجيوبوليتيكي والجيوإستراتيجي.

مناهج البحث: اعتمد الباحث منهج رئيس وهو المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مُرتكزات إستراتيجية القوة الذكية للهند وانعِكاساتها على أدائها الإستراتيجي في بيئتها الإقليمية والدولية.

تقسيم البحث: قُسِم البحث إلى مِحورين رئيسين، تناول المِحور الأَول مُرتكزات إستراتيجية القوة الناعِمة للهند وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي، أَما المِحور الثاني فتطرق إلى مُرتكزات إستراتيجية القوة الصلبة للهند وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي.

المبحث الأَول

مُرتكزات إستر اتيجية القوة الناعِمة للهند و انعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي

تركت ملامح الجُغرافية السياسية للهند مِن حيثُ موقعها الجُغرافي، وتكوينها الديمُغرافي-الاجتماعي، ومُرتكزاتها الاقتصادية والتقنية والسياسية، فضلاً عن القوة العسكرية، تأَثيراً واضِحاً على الأداء والدور السياسي والاقتصادي المُتنامي للهند في الإستراتيجيات الدولية، والذي مِن المُحتمل أَنَّ يقود في قادم السنوات إِلى دور عسكري ملحوظ، لاسيما وأَنَّ الهند تمتلك مُرتكزات هذا الدور الذي يؤَهلها في المُستقبل المنظور لأن تكون قوى كُبرى في البيئة الإقليمية والدولية، ولتحليل مرتكزات إستراتيجية القوة الناعمة للهند وتأثيرها على أدائها الإقليمي والدولي، قرر الباحث تقسيم هذه المرتكزات وفقاً للتصنيفات التالية:

أَولاً: المُرتكز الجيوبولتيكي

تحتل الهند موقعاً،إستراتيجياً مُهِماً، فهي تقع في شُبه قارة جنوب شرق آسيا وتتكون مِن(٢٨) ولاية و(٨) أقاليم اتحادية، وتعد مِن الدول الكُبرى في منطقة المُحيط الهادي والهندي (الاندوباسفيك)، حيثُ تُحقق إِطلالة شُبه مُتكامِلة على المُحيط الهندي وتعد سابع أَكبر دولة في العالم مساحةً بِنحو (٣,٢٨٧,٢٦٣ كم٢)، يحدُها مِن الشِمال الصين، النيبال، وبوتان، ومِن الشِمال الغربي باكستان، ومِن الشرق بنغلادش وميانمار (بورما)[١]، مُتمتعةً بساحل طولهُ(٧,٥١٧ كم) يطلُ على المُحيط الهندي وخليج البنغال وبحر العرب مِما منحها مزايا طبوغرافية ومُميزات سياسية واقتصادية[٢]، وما يُميز الهند وقوعها في قارة آسيا أَكبر قارات العالم مساحةً وثقل سُكاني وتشمل مُعظم أَراضي شُبه القارة الهندية، وامتداد الشاطئ الذي جعل مِنها دولة قارية وبحرية في ذات الوقت.

وعسكرياً فان اتساع الرقعة الجغرافية الهندية منحها عمقاً إستراتيجياً وقوةً دفاعية رغم التقدم التكنوفضائي[٣]، والذي انعكس على أدائها إقليمياً ودولياً، ناهيك عن تمتعها بالعديد مِن الأَنهار ومِن أَهمُها نهر الجانج ونهر السند، ونهر البراهمابوترا، وهي تُساهم بشكلٍ

(١) أَطلس بُلدان العالم–لاروس، ترجمة: جورج قاضي، (بيروت: عويدات للنشر،٢٠١٣)، ص٩٢.

(٢) هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر، أَثر المُتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، ط١، (عمان: دار الجنان للنشر،٢٠١٤)، ص٥٤. كذلك يُنظر: نُهى الجِبالي، التجربة الهندية هل هي قابلة للتعميم؟، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٥، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،٢٠٠٤)، ص١٠٨.

(٣) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الاقليمي وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، ط١، (عمان: دار الحامد للنشر،٢٠١٢)، ص٦٧.

رئيس في النشاط الزِراعي، فضلاً عن حضارتها التي نشأَت على ضِفاف دلتا نهر السند، والمناخ في الهند متنوع يتراوح بين الحرارة الاستوائية في الجنوب والبرودة في الشِمال، إذ تُمثل جِبال الهملايا أَعلى منطقة جبلية في العالم في حدودها الشِمالية[1] التي يكسوها الثلوج مُجسدةً مانعاً طبيعياً وحصناً منيعاً يحمي الهند شِمالاً (اتجاه الصين)، كما تُمكِن تِلك الجِبال «الجيش الهندي مِن مُراقبة العمق الصيني شِمالاً، وباكستان غرباً، ومانيمار شرقاً، فقط استطاعت الهند عام١٩٨٤ أنَّ تُسيطر على نهر(سياتشن) الجليدي في الهملايا على حدودها مع باكستان بعد معارك عنيفة»[2]، ولديها العديد مِن الجزُر، ومِن أَهمُها مجموعة جزر لاكاديف الواقِعة في بحر العرب وتضمُ(١٤) جزيرة، ومجموعة جزر اندمان وتضمُ(٢٠٤ جزيرة)، فضلاً عن امتِلاكها للعديد مِن الموانئ المُهِمة مِن أَبرزها كلكتا، مومباي، كوتشي، لذلك فهي تمتلك ثروة مِن المياه العذِبة[3].

كما أنَّ «الإطلالة البحرية للهند على المُحيط الهادي منحها مكانة إستراتيجية مُميزة وظفتها في إقامة علاقات اقتصادية وملاحية مع الخليج العربي الذي يعد منبع البترول عالمياً ومنحها سهولة حركة بحرية مع الشرق الأوسط وإفريقيا»، وأبرز خصائص موقعها هذا هو «إنه يُعدُ مِن أَهم الطرق العالمية الأساسية لنقل النفط مِن البُلدان المُنتِجة في الخليج إلى البُلدان الأَكثر استِهلاكاً؛ الصين واليابان والولايات المُتحدة وأوروبا»[4].

كما أَنَّ حدودها البرية الكبيرة جعلت مِنها جزءً مِن صِناعة القرار في منطقة آسيا والقدرة على تفاعلُها مع مُحيطها العالمي وارتقائها في النسق الدولي، ويتميز المشهد الإستراتيجي في جنوب آسيا بدرجة كبيرة مِن الخلل في التوازن لصالح الهند، فهي أَكبر مِن الدول الستة الأخرى مُجتمِعةً، التي تُمثل رابطة جنوب آسيا (باكستان، بنغلادش، سريلانكا، المالديف، النيبال، بوتان) إذ انها تحتوي على(٧٧٪) مِن سُكان جنوب آسيا، و(٧٢٪) مِن المساحة و(٨٤٪) مِن

(١) غوستاف لوبون، حضارة الهند، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهِرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافية،٢٠١٤)، ص٢٣.

(٢) أميرة أحمد خرزلي، الدور الاقليمي والدولي للهند: دِراسة في مُتغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية، في: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨)، ص١٨.

(٣) محمد عابد الجابري، موسوعة دول العالم «حقائق وأرقام»، (القاهِرة : مجموعة النيل العربية،٢٠٠٠)، ص٢٤٥-٢٤٧.

(٤) بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان، اقتصاد الهند: الدور والمُستقبل في نِظام عالمي جديد، في: محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود،(الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،٢٠١٠)، ص ص٦٨-٦٩.

الأَراضي القابِلة للزِراعة[1]، ولاسيما أنَّ منطقة جنوب آسيا تعد ميداناً مِن ميادين المُزاحمة الإستراتيجية بين القوى الكُبرى، فكُل دولة تنظر لنفسها باعتبارها القطب الرئيس، فالهند تتبنى مبدأ مونرو للقيام بدور فاعِلاً رئيساً «في جنوب آسيا والمُحيط الهَندي» كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء المُمتد مِن «الخليج العربي وخليج البنغال والمُحيط الهَندي إلى آسيا الوسطى»[2]، وتتمتع بنفوذ وتأَثير واسعين أَمام بقَية بُلدان جنوب آسيا باستِثناء الصين وباكستان، فدول بنغلادش وسريلانكا وبوتان والنيبال تُشكل مجالاً حيوياً للنفوذ الهندي اقليمياً، بيد انها في مسعاها لبسط نفوذها في مُحيطها الإقليمي تواجه الصين الراغبة بِمُزاحمة الهند في تفاعُلات جنوب آسيا، فالصين تسعى إلى تعزيز دورها في القارة الآسيوية لأنها ترى نفسها قائداً بِلا مُنازع وتُفضل أَنَّ تتعامل مع آسيا كمناطق إقليمية ثانوية مثل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشِمال آسيا وشِمال شرق آسيا، وأَنَّ تؤَدي دوراً وأداءً مركزياً بين هذه المناطق، مُقابل إبقاء الدور المِحوري للهند في جنوب آسيا فقط، ومِن ثُم فعلى الهند القبول بقوة الصين في منطقتها وبتواجدها وتكيفُها مع هذا الواقع مِما يعني أَيضاً زيادة احتِمال أَنَّ تصبح الصين بمرور الوقت القوة الوحيدة المُهيمنة في جنوب آسيا ومِن ثُم إزاحة الهند مِن طريقها في مجالها الحيوي الرئيس[3].

ورغم أَنَّ الهند تعد مِن أَبرز دول جنوب آسيا تأثيراً في إقليمها، بيد أنها تأمل في أن يمتد تأثيرها لأبعد مِن ذلك، فهي تدخل في تنافس مع بعض دول القارة الآسيوية حول النفوذ والتأثير الإقليميين، فالساسة الهنود غالباً ما يتحدثون عن «هند كُبرى تضطلع بأداء دوراً مُهيمناً في منطقةٌ تمتد مِن إيران إلى تايلند وتُسيَطر على المُحيط الهندي، ومحاولاتها هذه تهدف سياسياً لبِناء مواطن قوة لها أبعاد جيوسياسية تدعم قدرتها على التحكُم بالمرور البحري عبر المُحيط الهندي»[4]، وتعد رغبة الهند في القيام بدور مُستقل ومتفوق في المُحيط الهندي والخليج العربي امتداداً لمفهوم حكومة الهَند الشرقية البريطانية إزاء السيادة في البِحار، حيثُ ترى الهند أنها ورثت هذا المفهوم، لذا طورت أسطولها البحري خِلال العقدين الماضيين، ومِن هُنا يعدّ أمن الممرات المائية جزءً لا يتجزأ مِن الأمن القومي الهندي، بِما في ذلك أمن مُضيق هرمز وباب المندب.

(١) وليد عبد الحي (مُحرِر)، آفاق التحولات المُعاصِرة، (عمان: دار الشروق للنشر،٢٠٠٢)، ص٦٧.

(٢) أحمد سليم البرصان، صعود الهند وأمن الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد٨٨، (دُبي: مركز الخليج للأبحاث، كانون الثاني/ يناير٢٠١٢)، ص٦٠.

(٣) مارتن جاك، حينما تحكمُ الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نِظام عالمي جديد، (القاهِرة: سلسِلة إصدارات سطور جديدة،٢٠١٠)، ص٣٨٣.

(٤) ميرا كامدار، كوكب الهند: النهضة المُضطربة لأكبر نِظام ديمقراطي ولمُستقبل عالمنا، ترجمة: هلا نافع الخطيب، (الرياض: العبيكان للنشر،٢٠١٠)، ص٣٧٥.

ومِن هُنا فان الإطلالة البحرية للهند على المُحيط الهندي وظفتهُ الهند إقليمياً ودولياً عبر بناء علاقات اقتصادية وتجارية وملاحية مع الخليج العربي بوصفه الشريان النفطي العالمي على نحو وظفتهُ الهند في بِناء علاقات وثيقة مع بُلدان المنطقة في مُختلف الحقول، فهذا الموقع يعد مِن أَبرز الطرق الدولية الرئيسة لنقل النفط مِن البِلدان العربية المُنتِجة للطاقة إِلى البُلدان المُستهلِكة لها كاليابان والولايات المُتحدة والصين وأوروبا، كما أنَّ طول شاطئها سهل لها حركة المِلاحة البحرية مع شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

لذا فان الموقع الجيوسياسي المُهِم والفريد عالمياً الذي تحظى به الهند أعطاها مرونة جيوبوليتيكية واسِعة، نحو المُحيط الهندي وبحر العرب، أَي أنَّ القدرة على خنقها إستراتيجياً غير مُمكِنة مِن قِبل أي دولة في العالم، وجُغرافياً فإنها تتصل مِن ناحية البر وتتواصل مع عمق آسيوي شديد التنوع، لا تُخاطر بالانغِماس فيه.

ثانياً: المُرتكز الديمُغرافي

توصف الهند بانها أَكبر دولة في البيئة الإستراتيجية الجنوب آسيوية مِن ناحية المساحة بترتيبها السابع عالمياً، ومِن حيثُ إِمكاناتها الديمُغرافية بوصفها الدولة الثانية بعد الصين، فعدد سُكانها يبلغ (١,٤٤٠,٧٩٦,١٠٥) مليار نسمة عام٢٠٢٤، ليُمثل بذلك نسبة(١٧,٧٪) مِن مجموع سُكان العالم[١]، ويتميز المُجتمع الهندي بتنوعهُ مِن الناحية الاثنية، إِذ ينتمي في الأَصل إِلى مجموعات عرقية عدة، وتُشكل المجموعة الهندو آرية قُرابة(٧٢٪) مِن مجموع سُكان الهند، في حين يُشكل الدرافيديون(٢٥٪)، ويتحدث سُكان الهند أَكثر مِن(١٤) لُغة رئيسة وأَكثر مِن(١٥٠٠) لُغة ولهجة محلية، وتعد الهندية اللُغة الرسمية للبِلاد، فضلاً عن الانكليزية التي تُستعمل في المراسيم والمُناسبات الرسمية، ومِن حيثُ الديانة، يُشكل الهندوس قُرابة(٨٢٪) مِن عدد سُكان الهند، بينما تتوزع النسب الباقية ما بين المُسلمين(١٣,٤٪) والمسيحيين (٢,٣٪) والسيخ (١,٩٪)، وأَقليات أَخرى تعتنق البوذية واليهودية، وما يُميز العنصر البشري في الهند أَنَّ حوالي(٥٠٪) مِن سُكانها تحت سن (٢٥)، وأَكثر مِن (٦٥٪) تحت سن(٣٥)[٢]، بمعنى آخر بعد أَنَّ كان يُنظر إِلى النمو السُكاني في الهند كعائق ولاسيما عندما يرتبط بالنسبة العالية مِن البطالة، باتت فئة الشباب تُشكل عامِلاً مُهِماً في الصعود الهندي، خاصةً مِن حيثُ

(١) تقرير موقع Pollution، مُتاح على الرابط:
.https://populationtoday.com/ar/in-india/#google_vignette.07-07-2024

(٢) البنك الدولي، بيانات تِعداد السُكان الإجمالي لعام٢٠١٨، تقرير مُتاح على الرابط:
.https://data.albankaldawli.org

نسب القادرين على العمل، ومِن حيثُ تقليل كُلفة العمل وإكساب الهند ميزة نسبية في هذا المجال وهو ما ساهم في جذب الاستِثمارات الأَجنبية، وزيادة نسبة النمو بقدر مُعتبِر في عدة قطاعات أَساسية ومِنها قطاعي الصِناعة والخدمات[١]، إذ استفادت الهند مِن هذه التركيبة السُكانية بزيادة نسبة القادرين على العمل وانخِفاض تكلفتهُ، وبالإمكان أَنَّ تؤدي هذه التركيبة إلى استِثمار ومُمارسة أداءً إقليمياً ودولياً بعيد المدى عبر اتجاه المهاجرون إلى بقية أنحاء المعمورة مِن خِلال تعليمهم العلمي والنخبوي في مجالات تصميم برامج الحواسيب أَو الطب والهندسة، أَي تحول الهند إلى مصنع لإنتاج الموهوبين، وهو ما يكسب الهند ميزة نسبية لدول أخرى مثل الصين، وسبباً لجذب الاستِثمارات الأَجنبية، وهذا ما جعل فئة الشباب، تُشكَّل قوةً ناعِمةً وعامِلاً مُهِماً في الصعود الهندي، بالإمكان استِثمارها في البُلدان الأخرى على نحوٍ يجعلها حليفاً وموازِناً للصين، ولاسيما إذا ما علِمنا أن الهند تُعد مِن أَكثر الدول تصديراً للمُهاجرين في العالم، وهي مِن أَكثر الدول استِفادةً مِن الأموال المُرسلة[٢] إذَّ تذكر بعض المصادر أنَّ الهنود المُقيمين في الخارج يُحققون دخولاً بلغت(١٠٠) مليار دولار سنوياً، ولاسيما في ظل قيام الدولة بتقديم تسهيلات وحوافز لهُم وتشجيعهُم على الاستِثمار في مجال البُنية الصِناعية، ومِن هُنا تنظر الهند، خِلافاً لدول أخرى كالصين، إلى تصدير القوى العامِلة باعتبارها مصدراً مُهِماً وقوة للاقتصاد الهندي[٣] مِن خِلال تحويلاتهم المالية ودورهُم في تحسين العلاقات الاقتصادية بين بلدهُم الأم(الهند) وبُلدان المهجر، مِما انعكس إيجاباً على الأداء الإستراتيجي للهند وعلاقاتها الاقتصادية مع أَغلب دول العالم ،ناهيك على أنَّ ما يُميز الموارد البشرية الهندية هو عامل اللُغة (الانكليزية) الذي مكن العاملون الهنود من اكتِساح مجالات التوظيف في دول العالم، ولاسيما الولايات المُتحدة والاتحاد الأوروبي[٤]، أي يبدو أنَّ الهند اعتمدت على الاستِفادة مِن نِقاط القوة في المُجتمع الهندي المُتمثِلة في الزيادة السُكانية، والاعتماد على إستراتيجية تحويل تِلك الزيادة إلى ثروة يمكن الإفادة مِنها.

(١) مُنير مُباركيه، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأَمريكية: دِراسة مُقارِنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامِعة باتنه-١، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٦)، ص٢٢٩.

(٢) مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، ط١، (الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدِراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٧)، ص٢٧.

(٣) زوشما راماتشاندران، الهنود العاملون في الخارج: ذراع جديدة للنمو الاقتصادي، في: محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٢١.

(٤) ياسر خالد عبد، التنافُس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقهُ المُستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية،٢٠٢٠)، ص١٦٢.

ثالثاً: المُرتكز السياسي

نِظام الحكُم في الهند نِظام علماني ديمقراطي اتحادي(فيدرالي) مُستقر، يعد أحد أكبر الأنظمة الديَمُقراطَيَة عالمياً، والذي تم تكييفهُ وفقاً لظروف المُجتمع الهندي، إذ أَخذت الهند بهذا النِظام مِنذُ استِقلالها عن الاستِعمار البريطاني في١٩٤٧، إذ يُراعي هذا النِظام ظروف تعدُدية المُجتمع الهندي، ويسعى إلى استيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية في إِطار مؤَسسات النِظام السياسي الرسمية، ويبتعد عن أَي اعتبارات طائفية أَو دينية في تشكيل هذه المؤَسسات، ووجود تداول سلمي للسلطة، وخضوع الجيش للسلطة المدنية، فضلاً عن ظاهرة التعدُدية الحزبية التي تعيشها البِلاد[١]. وبمنظورنا تنبع قوة الهند السياسية مِن حقيقتين، الأولى هي أنها نجحت في تأَسيس نِظام سياسي يحظى بقدر عالٍ من الشرعية، فهي أَكبر ديمقراطيات العالم، وديمقراطيتها لا تحظى بمُعارضة مِن الغرب بل أنَّ الغرب استمر بدعمها، والثانية انها نجحت في تطوير قدراتها الشامِلة، فالهند ليست مُجرد دولة نووية، انما هي تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية.

كما ساعد هذا العامل الديمقراطي الهند على تحقيق أَربع أَسُس رئيسة؛ أَولها الحِفاظ على كيان الدولة مِن خِلال الأسُس الاتحادية وقواعد النِظام الجمهوري والنمط البرلماني، على نحوٍ أعطى الدولة رؤَية واحِدة وأَسلوب مُنسق في الأَمور الدِفاعية والخارجية، وثانيها بقاء القوات العسكرية في وضع مُحايد وبعيد عن الصِراعات السياسية خوفاً مِن انتِشار الحروب والانقلابات الداخلية، وثالثها السير على النهج الديمقراطي المُتبع مِن قِبل النُخب الهندية، واخرها تثبيت أَركان الانسِجام المُجتمعي والسياسي وعدم التطرق لأَي جِهة قومية أَو دينية أَو عرقية للابتِعاد عن تفكُك الدولة الهندية[٢].

وأَعطت عملية الإِصلاح الاقتصادي التي شرعت بِها الهند مِنذُ عام١٩٩١ زخماً إِضافياً لها في بِناء قوتها السياسية إِلى جانب قوتها الاقتصادية، ومكنها مِن الدخول في مُعترك المُنافسة مع أَبرز القوى الاقليمية المُحيطة بِها ، ذلك أنَّ الديمقراطية الهندية المُمتزجة مع الَعَقلية السياسة الحديثة للقادة الهنود، جعلتها دولة ذات مُرتكزات سياسية مُميزة، وأعطتها ثقلاً في النِظام العالمي وعامِلاً هاماً ومؤثِراً في التفاعُلات المُختلفة سياسياً وأمنياً الجارية في الإقليم الآسيوي

(١) إيه كامالا دلال، الهند: سلسِلة دول العالم، ط١، ترجمة: مروة رشاد عبد الستار،(مصر: نهضة مصر للطباعة،٢٠٠٨)، ص٥١-٥٣.

(٢) جابر عوض (وآخرون)، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية،(القاهِرة: مركز الدِراسات الآسيوية،٢٠١١)،ص٢١٣.

عموماً، وفي جنوب آسيا خصوصاً[1]، ويعد هذا النهج الديمُقراطي الذي تتميز وتتفاخر به الهند، أَحد المؤَشرات المُهِمة التي تسمح لها بِمُمارسة نفوذها واستخدام علاقاتها الدبلوماسية في تعزيز مكانتها وترسيخ أدائها الإقليمي والدولي عبر استِخدام النهج السلمي القائم على الاحترام المُتبادل وعدم التدخل في شؤَون الدول الاخرى، وهذا الأداء أو الخيار أثبت فاعليتهُ خصوصاً في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، ومِن ثُم شكل وجودها عامل مُزاحمة للصين وبعض الدول الأخرى التي لها مصالح في تِلك القارة. إِذ تسعى الهند مِن خِلال تقوية علاقاتها بدول القارة الإفريقية، الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ساعيةً إِلى تأمين الدعم الدولي لها، مِن خِلال الارتباط بشبكة مُعقدة مِن العضوية في العديد مِن المؤَسسات الدولية والإقليمية في تِلك القارة، فضلاً عن إِقامتها لشبكة واسِعة مِن العلاقات السياسية والدبلوماسية مع أغلب دول القارة السمراء ولاسيما بعد أَنَّ أَزداد في السنوات الأَخيرة دور إِفريقيا في السياسة الدولية[2]، كما تُمثل إفريقيا أهمية إستراتيجية للهند في كثير مِن المجالات، بِما في ذلك، التوافق بينهما بشأَنَّ العديد مِن القضايا العالمية، ومِنها مُستقبل التعدُدية والتعاون بين دول الشِمال والجنوب، وقد أَدى ذلك إِلى تعاون مُثمِر في الأُمم المُتحدة ومجموعة العشرين ومُنظمة التِجارة العالمية ورابطة البُلدان المُطِلة على المُحَّيط الهندي، كما تسعى الهند مِن خِلال علاقتها بدول القارة الحصول على الدعم الإفريقي السياسي لصالح القضية الهندية في المَحافل الدولية، كقضية كشمير والتسلُح النووي[3]، ومِن هُنا يتمحور الأداء الإستراتيجي الهندي تجاه عدد مِن الدول الأساسية في إفريقيا حول هدف أساس يكمنُ في أنَّ ثمة علاقة بين مُتطلبات الأمن القومي الهندي وتطورات الأوضاع في عدد مِن الدول الإفريقية المُهِمة بالنسبة إِلى الهند.

ومِن خِلال استقراء الإستراتيجية الهندية يتضح أن الهند التزمت طوال الفترة السابقة في البحث عن دور إقليمي لها بموازاة الدور العالمي، لكن هذا الطموح دائماً ما أصطدم بإِمكانيات وقدرات الهند على تحقيقهُ، فقد ترجمت الهند رغبتها في أن تضطلع بدور أَكثر فاعلية في المسائل والقضايا الإقليمية والعالمية مِن خِلال زيادة انخراطها في إِيجاد حلول للقضايا العالمية الرئيسية ومُشاركتهُ في المُنظمات الإقليمية والدولية، وتنطلق الهند في إستراتيجيتها

(١) سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأَمريكية: التنافُس على موارد الطاقة، ط١، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٣٦٤.

(٢) عبد السلام إِبراهيم بغدادي، مُهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إِفريقيا، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥)، ص ص٥٨-٥٩.

(٣) التقرير الاستراتيجي الإفريقي٢٠٠٧-٢٠٠٨، الإصدار٥، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،٢٠٠٨)، ص٥٨٣.

الذكية مِن إدراكٌ مفادهُ بان بِناء علاقات سليمة مع دول الإقليم والعالم المُتقدم هو الذي يمكن أَنَّ يضمن لها استِمرار صعودها وعجلتها التنموية، مُعتمدةً على مُقاربة روابط إستراتيجية بِما يتماشى مع مبدئها حول «الاستقلال الذاتي الإستراتيجي»، أي أنها تسعى وراء مصالحها مِن خِلال إنشاء روابط مع قوى مُتعددة، بغض النظر عن عِدائية أَي دولة تجاه الأخرى، وهو ما يعكس إستراتيجية خارجية براغماتية مُتعدِدة الاتجاهات وتوطيد روابطها مع عدد كبير مِن الجِهات الإقليمية والدولية[١].

أَي اعتمدت الهند على النموذج الديمقراطي في إدارة التعدُدية العرقية والدينية بالمُجتمع، وقد ساعدها ذلك على الاستِفادة القصوى مِن الإمكانات والمزايا التي يوفرها هذا التنوع. إذ اتسمت السياسة الخارجية الهندية بالبرغماتية، فضلاً عن تميزها بكونها قائمة على المصلحة الاقتصادية كأولوية.

وبموجب التقرير الصادر عن مركز بِناء السلام النرويجي في شباط٢٠١٦ بعنوان «نموذج جديد.. تحركات السياسة الخارجية الهندية على المستوى الدولي» حدد التقرير خمس قضايا لفهم الإستراتيجية الهندية الذكية لتوظيف مقومات قوتها عُدت بمثابة الأولويات للحكومة الهندية، وهي[٢]:

١. **التهديدات المناخية:** إذ أيدت الهند مبدأَ المسؤولية المُشتركة المُتباينة وفقاً للقدرات، واعدت هذا المبدأ قاعِدة للتفاوض فيما يتعلق بقضايا المناخ، ووفقاً للخطة الوطنية لتغير المناخ، وتبنت الهند عدة إستراتيجيات مِنها الضغط على الدول المُتقدِمة لنقل التكنولوجيا لمواجهة التهديدات المناخية بتكلُفة أَقل، ووضع سياسة تنظيمية لذلك. وأعرب رئيس وزراء الهند بتطبيق مُبكر لاتفاقية التغير المناخي في باريس والتزام بِلادهُ بِها.

٢. **أَمن الطاقة:** في ظل تنامي اقتصادها، وتزايد تِعداد سُكانها، كانت مساعي الدبلوماسية الهندية للبحث عن مصادر مُلائمة للطاقة كلفةً واستمرارية عبر إنشاء قطاع بوزارة الخارجية لأمن الطاقة عام٢٠٠٧ وتطويرهُ.

٣. **الأمن الغذائي:** رغم امتلاك الهند اقتصاداً زِراعياً كبيراً يُساعد في دعم المساعي الدولية لضمان الأمن الغِذائي، إلاَّ انها تُعاني مِن الأمن الغِذائي غير المُستقر وسوء التغذية.

٤. **التكامُلات الاقتصادية البديلة:** مِن أَهم المُبادرات التي شاركت بِها الهند، بِما يعكس

(١) محمد عبد الحفيظ الشيخ، مكانة الهند في الاستراتيجية العالمية : التحديات وآفاق المُستقبل، في: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٤٠.

(2) Devika Sharma and Jason Miklian, India’s global foreign policy engagements– a new paradigm?,(Oslo: The Norwegian Peace building Resource Centre, February 2016), P.12.

حدوث تغيير في النظام الدولي، هو تعاونها مع دول تكتُل بريكس في تأسيس بنك التنمية الجديد NDB في عام٢٠١٤، والهادف إلى تشكيل بديل لصندوق النقد والبنك الدوليين، ناهيك عن سعي الإستراتيجية الهندية الذكية مِن الاستفادة مِن تكتُل بريكس على الصعيد السياسي والأَمني؛ فخِلال القِمة الثامِنة لمجموعة بريكس التي عُقدت في مدينة جوا الهندية في تشرين الأَول٢٠١٦ وسعت البريكس مِن نِطاق اهتماماتها، لتشمل التهديدات الأَمنية والإِرهابية، لتجد الهند في البريكس فرصة لتعاون أوثق مع بعض الدول التي تتقاطع معها وبالأخص الصين، كما ساهم بروز الهند كقطب آسيوي عسكرياً واقتصادياً، واحتِلالها مكانة بارِزة إقليمياً ودولياً، في تحفيز بعض دول البريكس ولاسيما روسيا الاتحادية نحو إِدراك هذه المكانة وتوظيفها لغايات ومصالح سياسية واقتصادية مُتبادِلة وشجعها للدخول في تحالُف إستراتيجي معها، حيثُ تسعى الهند وروسيا إلى تأَسيس نِظام دولي مُتعدد الأقطاب، وتؤَدي الأُمم المُتحِدة الدور المركزي فيه[1]، كما لمست الهند انه بوجودها ضمن هذا التكتُل أصبحت دولة فاعِلة في مجموعة العشرين عبر إِشراكها في مُناقشة القضايا العالمية الحرِجة.

٥. **التدخل الإِنساني:** تبحث الهند عن دور لها في تحديد أجندة العمل المُتعلِقة بالتدخل الإِنساني دولياً وفق معايير مُحددة.

٦. **تحجيم النفوذ الصيني:** أدرج الباحث نقطة أخرى ترتبط بالإستراتيجية الهندية تكمنُ في السعي الهندي المُستمر للحدُ مِن تنامي النفوذ الصيني، وكبح محاولاتها للسيطرة على الطرق البحرية، وفرض سياسة الأمر الواقع في بحر الصين الجنوبي، وذلك عبر اتجاهها(الهند) للسيطرة عل المُحيط الهندي لحماية طرق تجارتها وواردتها النفطية، وعملت بالتعاون مع الولايات المُتحدة على تقييد انتِشار البحرية الصينية، وعمقت تعاونها مع دول شِمَال شَّرق المُحّيط اَلهَندي مِن خِلال «إستراتيجية النظر شرقاً» ليكون لها دور في أمن مُضيق ملقا، كما اتجهت في إِطار سعيها لمواجهة الصين إلى إِقامة علاقات شراكة إستراتيجية مع اليابان تحت الرعاية الأمريكية، فضلاً عن سعيها إلى إِظهار تضامُنها مع العالم الحُر عبر تمسكُها بالنِظام الديمقراطي التعدُدي وإِظهار الصين على إنها دولة شمولية منبوذة، وهذا يُعدُّ نوعاً مِن الاستِعداد الإستراتيجي الهندي لكسب التعاطف العالمي في حال نشوب أي حرب أَو صِراع مُحتدم مع الصين، ناهيك عن اشتراك الهند في تحالُف رُباعي(تحالُف غرب آسيا الرُباعي) مع الولايات المُتحدة و(إسرائيل) والإِمارات ليس لمواجهة الصعود الصيني فحسب، وانما لتقوية

(١) أَميرة أَحمد حرزلي، قمة البريكس٢٠١٨ والتحديات العالمية الراهِنة،٢٠١٨/٧/٢٩، مقال منشور على الرابط: https://democratic.de/?p=55450

نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بوصفها منطقة مُهِمة تعتمد عليها الهند في استِدامة إمدادات الطاقة، ويعكس الزلزال المُدمر في(تُركيا وسوريا) عام٢٠٢٣ إستراتيجية الهند الذكية عبر مُشاركتها القوية في الشرق الأَوسط والتي تُعد استجابة إستراتيجية وليست إنسانية فقط، وفي مجال الشراكات والتعاون الدولي، تسعى الهند مِن الشراكة مع كُل مِن روسيا وأفغانستان واليابان إلى تكوين تحالُف يحدُ مِن قدرة الصين على التحول إلى قوى مُهيمنة إقليمياً تستبد بالقارة الآسيوية وتُنازع الولايات المُتحدة على سيادة العالم، كما عمدت الهند على تكوين شبكة مِن الحُلفاء الدوليين والإقليميين كجزء مِن الإستراتيجية المُتبعة لعزل باكستان دولياً، عبر تعزيز التعاون مع الولايات المُتحدة في مجال مُكافحة الإرهاب الدولي، وإقامة علاقات وطيدة مع دول الشرق الأَوسط وخصوصاً إيران التي تعدها الهند معبراً نحو أفغانستان وآسيا الوسطى مِن دون المرور بالصين أو باكستان، اللتان تُنافسهما لكسب النفوذ في إيران بحد ذاتها[١].

وبذلك استطاعت الهند بمعية نِظامها الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وإتاحة الحُريات السياسية وتعدديتها الحزبية، من تقديم صورة إيجابية على أدائها الإستراتيجي والسياسي خارجياً، لذلك فان الديمقراطية واستِقرار النِظام السياسي كان مصدراً لقوة الهند الناعِمة وأحد أَهم مقومات دورها وأدائها إقليمياً ودولياً[٢].

وتأسيساً على ما سبق يبدو إنَّ الهند وظفت مُرتكزاتها السياسية الناعمة إقليمياً ودولياً، بعد أنَّ «خصصت استثمارات ضخمة لتعزيز قدراتها في إطار دبلوماسية القوة الناعِمة، مِن قبيل ذلك زيادة عدد سفاراتها في الخارج، وإحياء علاقاتها مع التكتُلات الإقليمية الجديدة، مثل الأسيان وتكثيف العلاقات الإستراتيجية والثقافية والدبلوماسية والاقتصادية مع دول شرق وجنوب آسيا»، وشراكات كهذه سوف يتم ترجمتها مُستقبلاً إلى مكاسب اقتصادية وإستراتيجية للهند.

قد تستغرق هذه الجهود بعض الوقت حتى تحقق التطلعات الهندية، وتترجم الشراكات والعلاقات الخارجية إلى فوائد تجارية وإستراتيجية، وبمنظورنا نجد مِن الأَهمية أنَّ يكون هُناك تقييم افتراضي لوضع ومكانة الهند الإقليمية والدولية، فقد لا يكون الَعقدَ الثاني مِن القرن الحادي والعشرين هو عقد الهند الذهبي، والذي نستطيع أن نؤكد فيه أن هذا العِملاق الآسيوي القادم بقوة، يمكن أنَّ يبرز بوصفه مُنافس عالمي مؤثر في مُجريات التاريخ الحديث

(١) أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد٢٠١١،ط١،(القاهِرة: المكتب العربي للمعارف،٢٠٢٤)، ص٢٨٢-٢٨٤.

(٢) علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدُد: الدور الهندي في النِظام الدولي(الفرص والتحديات)، مجلة حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، العدد٢٧-٢٨،(بغداد: مركز حمورابي للدِراسات،٢٠١٨)، ص١٠٠.

ومُتغيرات الجُغرافيا السياسية على رقعة الشطرنج الدولية، خصوصاً في ظل ما تعيشهُ الهند حالياً مِن مُتغيرات وتحولات بناءة، شريطة بقاء تسارُع النمو والتقدُم التكنولوجي على ما هو عليه اليوم، فالهند خِلال هذا العقد مِن القرن الحادي والعشرين ستكون واحِدة مِن أَهم وأَبرز اللاعبين الإقليميين بعد الصين واليابان.

رابعاً: المُرتكز الحضاري والثقافي

تعد الهند بلداً حضارياً بامتياز كونها حاضنةً لعدد مِن أَقدم الحضارات في التاريخ الإنساني كحضارة بِلاد السند، كما تعد موطن تمازج الثقافات واللُغات مِن الفارسية إِلى التُركية والعربية وصولاً إِلى المغولية، كما أنها تعد جزءً مِن طريق التجارة التاريخي الذي تنتقل عبرهُ القوافل التجارية إِلى العالم، كما تعد دولة مُتقدِمة في مجال رأَس المال الفكري، مُجسدةً نسيج ثقافي متنوع مِن حيثُ العرقيات والأديان والثقافة المُجتمعية والالسن ومِن الحضارات الأَولى في العالم تشترك في خلفية ثقافية واحِدة، على نحوٍ منحها جزء مِن مقومات القوة الناعِمة، «وأَول مُرتكزات هذه القوة وأَهم مصادرها هي التعدُدية والحُرية الدينية السائدة في الهند وتعايشُها سوياً»، دون أَنَّ تفقد مسار ثقافتها وتاريخها[1]، وعلى صعيد ذات صلة تُعد الهند أَكبر ديمقراطية عالمياً وذات أَرث حضاري يتجسد في الهندوسية والبوذية التي يغلب في تعاليمها وطقوسهما علوية القيم والأَخلاق على المغانم المادية، وتُثمِن العِفة وروح التسامُح والتأَمُل والحلول الوسطية وتمر بعملية تحول مُعقدة مِن مُجتمع تقليدي وريفي إِلى مُجتمع صِناعي حديث، وهذا ما يدفعها للدعوة إِلى عالم مُتعدد الثقافات والقيم، ولقد عبرت هذه الحضارة عن نفسها ليس فقط بأَنواع الأَدب مِن الملاحم الرائعة إِلى الحكايات الشعبية، وانما بالرسم والنحت وفنون الأداء أَيضاً، فالإِبداع علامتها المُميزة[2]، ناهيك عن التُحف المِعمارية التي تركتها الحضارة الإسلامية في الهند مثل «تاج محل وقطب منار وغيرها، وهُناك أكثر مِن(٢٥) جامِعة كُبرى تُدرس اللُغة العربية، وبعضها يُخرج طُلاباً في الماجستير والدكتوراه في هذه اللُغة».

وعلى الصعيد الثقافي وظفت الهند القوة الناعِمة في إستراتيجيتها بِما يخدم مصالحها، فقد قامت ومِنذُ مطلع أربعينيات القرن العشرين بتأَسيس العديد مِن المراكز الثقافية العابِرة للحدود، مثلاً المجلس الهندي للشؤَون العالمية (ICWA) الذي تأَسس عام١٩٤٣ بهدف تقوية

(1) Preethi Amaresh, The rise of India as a global Soft Power, Published, 6 August2021. https://www.bridgeindia.org.uk.

(٢) ديتمر روذرموند، الهند: نهضة عِملاق آسيوي،ط١، ترجمة: مروان سعد الدين،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨)، ص١٩.

العلاقات بين الهند والدول الأخرى عن طريق التبادُل الطُلابي والأنشطة المُشتركة، وقد تم تصنيفهُ مِن قِبل الأُمم المُتحدة عام٢٠١٥ على إنهُ واحِداً مِن أَكبر المُنظمات الأَكاديمية العالمية، وكذلك المجلس الهندي للعلاقات الثقافية(ICCR) الذي تم تأسيسهُ عام١٩٥٠ لتقوية العلاقات الثقافية بين الهند والدول الأخرى، ويُقدر عدد فروعهُ في الوقت الحالي بحوالي(٣٥) مركزاً في دول مُختلِفة مِن العالم[١].

حققت الهند تقدُماً في حقل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بامتِلاكها ثاني أَكبر تجمُع مِن العُلماء والمُهندسين في العالم، إذ يوجد فيها «(380) جامِعة و(11200) كُلية و(1500) مؤَسسة بحثية، وسنوياً ينضم أَكثر مِن(2,5) مليون خريج جامعي إلى سوق العمل، مِنهم أَكثر مِن(300) الف مُهندس و(150) الف مُتخصص في تكنولوجيا المعلومات، ووصل عدد الأَطباء والعُلماء وذوي المِهن الأَخرى الذين يتخرجون سنوياً إلى عشرات الآلاف»، ويُفسر هذا كيف أَنَّ المهنيين الهنود متواجدون في كُل أَنحاء العالم

كما حققت الهند تقدُماً في حقل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بامتِلاكها ثاني أَكبر تجمُع مِن العُلماء والمُهندسين في العالم، إذ يوجد فيها «(٣٨٠) جامِعة و(١١٢٠٠) كُلية و(١٥٠٠) مؤَسسة بحثية، وسنوياً ينضم أَكثر مِن(٢,٥) مليون خريج جامعي إلى سوق العمل، مِنهم أَكثر مِن(٣٠٠) الف مُهندس و(١٥٠) الف مُتخصص في تكنولوجيا المعلومات، ووصل عدد الأَطباء والعُلماء وذوي المِهن الأَخرى الذين يتخرجون سنوياً إلى عشرات الآلاف»[٢]، ويُفسر هذا كيف أَنَّ المهنيين الهنود متواجدون في كُل أَنحاء العالم، ويتم توظيفهم في الإدارات العُليا في الشركات والجامِعات والمُستشفيات ومرافق البحث والتطوير[٣]، وبعد أَنَّ كانت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم لا يتجاوز(٣,١٪)مِن الناتج المحلي الإجمالي عام٢٠٠٦[٤] ارتفعت النسبة إلى(٤,٦٪) خِلال عام٢٠٢١[٥]، وتُخطِط الهند لزيادة عُلمائها، وقد أَعدت لذلك خطة طموحة لبِناء قاعِدة مِن

(١) ديبيداتا اوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمقراطية إلى بوليوود:الدرس الهندي في بِناء القوة الناعِمة في العالم، مركز المُستقبل للأَبحاث، ٢٠١٧/٦/١٥، دِراسة مُتاحة على الرابط:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2907

(٢) روبين ميريديث، الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، سلسِلة عالم المعرِفة(٣٥٩)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الثاني/يناير٢٠٠٩)، ص٣٢٣.

(٣) سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٣٦٦.

(٤) تقرير التنمية البشرية٢٠١١، الاستِدامة والانصاف: مُستقبل أَفضل للجميع، (نيويورك: برنامج الأُمم المُتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص١٦٨.

(٥) مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العام على التعليم،
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XP=IN

العُلماء الباحثين لمواكبة دول مثل الصين وكوريا الجنوبية في مجال الأَبحاث العلمية الحديثة، وأَخذت ترصد مبالغ كبيرة، وتضع آلية جديدة للتمويل[1]، فالأَعداد الهائلة مِن الفنيين والخُبراء التكنولوجيين انعكس بالإيجاب على تطوير القطاع المعلوماتي، الذي جاء كجزء مِن التخطيط التعليمي في تقليل نسبة الأُمية، فقد عملت الحكومة على تدريب ورفع الكفاءات ورفع القدرة التنافُسية مع كِبار الدول[2].

إذ يُشير التقرير السنوي لإحصاء مراكز التفكير في جامِعة بنسيلفانيا الأمريكية عام٢٠١٠؛ إنَّ استثمار الهند في حقل البحث العلمي جعلها في الترتيب الرابع عالمياً بـ (٢٦١) مركزاً بعد كُل مِن بريطانيا والصين والولايات المُتحدة الأمريكية، ويعكس هذا الترتيب مؤشر قوي ودلالة على خطط الهند في وضع قدمها في دائرة المُنافسة العالمية وقرع أبواب التنمية الاقتصادية[1]، فعلى سبيل المِثال؛ مسعى الهند عبر علاقاتها الثقافية والعلمية بدول القارة الإفريقية إلى جعل هذه العلاقات منبراً للاتصال بين الشعوب الهندية والإفريقية، وللتفاعُل العلمي والتبادُل الثقافي، ومُنتدى للتبادُل الحُر في الأَفكار بين الأَكاديميين والإعلام والمُنظمات غير الحكومية، وللتبادُل بالمخزون الثقافي، لاسيما في ظل وجود فرص للهند لتطوير إمكانات إفريقيا الكبيرة علمياً، إذ أَدركت الهند أَنَّ موارد إفريقيا الجديدة –إضافة إلى ثروتها النفطية- تكمنُ في مواردها اَلبَشَرية، لتُركز على تنمية تِلك الموارد وبناء القدرات بما نحوٍ يخدم مصالح الهند وأَهدافها في القارة الواعدة، وعليه شرعت الهند بتأسيس المُنتدى الهندي الإفريقي في عام٢٠٠٢ ليكون منبراً للاتصال بين الشعوب، وللتفاعُل العلمي والتبادُل الثقافي ومُنتدى للتبادُل الحُر في الأفكار بين الدبلوماسيين والأكاديميين والإعلام، كما عمد المُنتدى إلى نشر أَفكارهُ عن طريق عرض الأفلام ونشر الفنون الشعبية وعروض الأزياء وإصدار مجلة دورية تحت عنوان «المُلخص الإفريقي» لإيصال الكلمة لأعضاء المُنتدى، مِما سيسهم بدورهُ في تقوية العلاقات الثقافية والعلمية المُتبادِلة بين الطرفين، كما شرعت الهند بإقامة برنامج تعليمي مع العديد من دول القارة ة لا سيما مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين، كما في تقديم خدمات التدريب بصورة سنوية لِما يُقارب مِن(١٠٠٠) مسؤول مِن دول إفريقية عدة في مُختلف برامج

(١) أي.بي.جي. عبد الكلام، اي س. راجان، الهند عام٢٠٢٠: رؤَية للألفية الجديدة، ترجمة: غسان نصيف،(دِمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكِتاب،٢٠١١)، ص٧.

(٢) بوجدي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياتهُ على الأَمن في منطقة جنوب آسيا، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة ٨ مارس١٩٥٤، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٩)، ص٧٠.

(١) ياسر خالد عبد، التنافُس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقه المُستقبلية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٧٤.

بناء القدرات، فضلاً عن توفير الدِراسة لنحو(١٥٠٠٠) طالب إفريقي سنوياً في مراكز التعليم والجامِعات الهندية بِمِنح حكومية لعدد كبير مِنهُم، ولم تؤدِ هذه التبادُلات العلمية إلى تعزيز العلاقات الثقافية فقط، وانما أسهمت في تعزيز العلاقات بينهما في مُختلف الجوانب الأخرى، وأسهمت تِلك البرامج ببلورة المساعي لعلاقات سياسية واقتصادية ثُنائية مُتعددة الأَوجه والأَبعاد[١].

كما تعددت مجالات التعاون والاستِثمار بين الجانبين الهندي والإفريقي في المجال الفني، لاسيما على الصعيد الإعلامي والسينمائي والسياحي، مِما أسهم في زيادة وتيرة الاستِثمار الهندي في القارة الإفريقية، ومِن بين مجالات الاستِثمار، قيام مؤسسات السينما الهندية(بوليوود) بتصوير بعضاً من أفلامها في بُلدان إِفريقية،بينها: مورشيوس وجنوب إفريقيا، فضلاً عن إِقامتها عدداً مِن حفلات توزيع الجوائز في إِفريقيا[٢]، كما وقعت الهند ومصر في كانون الثاني/ يناير٢٠١٣ إتفاقية ترمي إِلى جذب مليون سائح هندي للمقاصد السياحية في مصر، كما تهدف الاتفاقية التي شاركت فيها (١٦) شرِكة سياحية هندية إِلى تسهيل حصول السُياح الهنود على تأشيرات الدخول لمصر وهُناك مساعي لإِقامة خط طيران مُباشر بين القاهِرة ونيودلهي[٣].

خامِساً: المُرتكز التكنومعلوماتي

تعد تكنولوجيا المعلومات إِحدى أَهم الركائز الإستراتيجية التي اعتمدت عليها الهند في مسيرة تطورها ونضوجها كدولة مُنافِسة للعديد مِن الأقطاب الاقتصادية العالمية، واستحوذت الصِناعات الهندية على أَغلب أَسواق العالم، رغم التنافس المُحتدم مع المُنتجات الأَمريكية، إِذ يسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات بحوالي(٣٪) مِن مُجمل ناتجها مُمثِلاً نصف الصادِرات الخدمية ويتخذ في تطورهُ منحى صاعِداً باطراد[٤]، وبدأ يدرُ عليها دخلاً يصل إِلى(١٧) مليار دولار سنوياً[٥]، ويُجسد دور التكنولوجيا «حجر الزاوية في تنمية كُل القطاعات في الهند، والدخول في اتفاقيات مع الدول الأوروبية لتطوير البحث العلمي، ودخولها بوصفه عضو

(1) Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly enrichment, the Pseudo Truth,(issue7, july2008), P.29-31.

(٢) فيجاي ماهاجان، نهوض إِفريقيا، ترجمة: مركز أبن عِماد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩)، ص٢٤٣.

(٣) الأخبار الاقتصادية، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/٢٩.

(٤) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، قراءات استراتيجية، العدد٤، مؤسسة الأهرام، القاهِرة، نيسان/ أبريل٢٠٠١. دورية مُتاحة على الرابط: http//www.ahram.org.eg.

(٥) ديتمر روذر موند، نهضة عملاق آسيوي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٦٣.

مُراقب في المُنظمات الأوروبية للأبحاث النووية»، كما وفر هذا القطاع للهند فرص عمل كبيرة، إذ تبلغ نسبة العاملين فيه(٣١,٩٪)، كما أَنَّ صادِرات الخدمات للهند نمت بشكلٍ كبير ووصلت إلى (٢٠٤,٩٥٥) مليار دولار في عـام٢٠١٨[١]، ودخلت الهند إلى الثورة الصنامعلوماتية بفضل إمكاناتها السُكانية الكبيرة مِن التكنولوجيين والفنيين والشركات التكنومعلوماتية عبر تبني نظاماً تعليمياً مُتقدِماً، ويشهد برنامجها الفضائي تقدُماً ملموساً حتى أَصبحت مِن بين الدول العشر الأَولى في الإنفاق على المعلوماتية، وفي عدد الحواسيب مُقابل كُل فرد، وفي عدد خُبراء المعلوماتية، وأَصبح مِن بين كُل(٦) خُبراء في مجال الكمبيوتر والمعلوماتية في العالم هُناك خبير هندي، وتتمتع بميزة عقد اتفاق إستراتيجي مع الولايات المُتحدة في المجالات النووية والفضائية والصاروخية إلى جانب تعاونها مع روسيا الاتحادية و(إسرائيل)[٢].

تمتلك الهند أكبر صناعة سينمائية في العالم، وتساهم في إنتاج 50% من إجمالي الإنتاج العالمي للشاي، علاوة على ذلك، يُعد واحد من كل عشرة مستخدمين جدد للمركبات في العالم من الهنود، كما قامت الهند بتطوير برمجيات لـ220 شركة من أصل 500 شركة ضمن نفس التصنيف، يُذكر أن دخول الهند في مجال تصنيع البرمجيات، الأجهزة، والملحقات الإلكترونية جمع بين أهداف اقتصادية وطموحات سياسية وأمنية، رغم أن هذا النوع من الصناعات يتطلب رؤوس أموال ضخمة

فضلاً عن ذلك؛ عدت الهند مِن المُصدرين العالميين العشرة الأوائل للبرمجيات، فهي تمتلك ثاني أَضخم مجموعة في العالم مِن القوى العالمية المُتخصصة تكنولوجيا والتي تتقُن اللُغة الانكليزية، وسعت جاهِدةً لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرِفة، عبر توظيف مقومات قوتها ويُساعد اقتصاد المعرِفة في تشكيل الاقتِصاد الهندي ونقلهُ إلى مستوى أَعلى، كما يعد تنوع البُنية التحتية للتعليم العالي وجودتها وحجمها أَمراً بالغ الأَهمية لاقتصاد المعرفة[٣]، وهذا التقدم التكنومعلوماتي جعل الهند تشغل المرتبة العاشِرة عالمياً مِن حيثُ تبادُل العُملات، ففي الوقت الحالي يصل مجموع احتياطي العُملات الهندية الصعبة إلى أَكثر مِن(١٥٠) مليار دولار، وفي مجال الاتصالات هُناك(٨٠٠) مليون مُشترك وكُل شهر يُضاف(١٨) مليون مُشترك،

(١) مؤشرات التنمية العالمية، الهند، بيانات البنك الدولي، تقرير مُتاح على الرابط:
https://databan.k.albankaldawli.org./reports.aspx?source=2&country=IND

(٢) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكُبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المُستقبلية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠١٥)، ص ص١٢٨-١٢٩.

(٣) فولفانج هيرن، التحدي الصيني: أَثر الصعود الهندي في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: كِتاب العربية، ٢٠١١)، ص١٠٣-١٠٥.

وتحتل المرتبة الثانية مِن حيثُ عدد الشركات المُرخصة في صِناعة الأدوية بعد الولايات المُتحدة الأمريكية[١]، كما تُعد الهند واحدة من ثلاث دول في العالم قامت بتطوير أجهزة كمبيوتر مُرتبطة بها، وهي من بين ست دول فقط تمتلك القدرة على إطلاق الأقمار الصناعية، كما أنها واحدة من سبع دول في العالم نجحت في تصنيع السيارات محلياً وبصورة مستقلة، إلى جانب ذلك، تمتلك الهند أكبر صناعة سينمائية في العالم، وتساهم في إنتاج ٥٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للشاي، علاوة على ذلك، يُعد واحد من كل عشرة مستخدمين جدد للمركبات في العالم من الهنود، كما قامت الهند بتطوير برمجيات لـ٢٢٠ شركة من أصل ٥٠٠ شركة ضمن نفس التصنيف، يُذكر أن دخول الهند في مجال تصنيع البرمجيات، الأجهزة، والملحقات الإلكترونية جمع بين أهداف اقتصادية وطموحات سياسية وأمنية، رغم أن هذا النوع من الصناعات يتطلب رؤوس أَموال ضخمة[٢].

ولاشك إنَّ كُل ذلك أنعكس على الأداء الإستراتيجي الهندي إقليمياً ودولياً، إذ ترغب الهند في زيادة قدرتها الفضائية في مجال مُراقبة الأنشطة العسكرية الصينية على خط الحدود الهندية، ويجذب اليابان للتعاون مع الهند النمو السريع لقدرات الصين الفضائية، لذلك تقدمت خُطى التعاون بين اليابان والهند بعقد اتفاقية التعاون في إدارة الأزمات في النشاط الفضائي، فهُما يعملان لتحقيق التوازن الإستراتيجي مع الصين وهو ما أثار مخاوف الأخيرة مِن السعي لتشكيل تحالُف فضائي آسيوي ضدها ذلك لأن التفوق الصيني في مجال الفضاء يعمل على تغيير موازيين القوى الإقليمية ومِن ثمَّ يزيد مِن العبء الأمني[٣].

حقيقةٌ واحِدةٌ أَصبحت واضِحةٌ بجلاء، وهي أَنَّ قاعِدة الموارد البشرية الهندية هي أَحد كفاءاتها العظيمة، وأَنَّ هذه القاعِدة هي قوة الهند الناعِمة وقوة أدائها الإستراتيجي الخارجي (الإقليمي والدولي).

(١) سوريش كيه، الهند: تعدُدية مُفرطة وعُملة اقتصادية، ط١، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،٢٠٢١)، ص١٩-٢١.

(٢) وليد إبراهيم حُذيفة، القوى الاقتصادية الصاعِدة في ظل العولمة : الاقتصاد الهندي نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (دِمشق: جامِعة دِمشق، كُلية الإدارة والاقتصاد،٢٠١٥)، ص٩١.

(٣) عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٣، (القاهِرة: مؤَسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير٢٠١١)، ص ص٦٥-٦٧.

المبحث الثاني

مُرتكزات إستراتيجية القوة الصلبة للهند وانعِكاساتها على أدائها الإقليمي والدولي

تدخل الهند القرن(٢١) مُمسِكةً بكافة المُرتكزات التي حددها عُلماءَ الجُغرافية السياسية لتعريف الدولة القوية، فهي دولة مُستقلة، وذات حكومة مُتميزة، وتشهد نمواً اقتصادياً قوياً وتعد مِن أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم وتتجه نحو ريادة الاقتصاد العالمي، وتعد مِن كُبرى القوى النووية التي لا يستهان بها، معوِلةً على القوة العسكرية لبلوغ مرامها الخارجية وخصوصاً على المستوى الإقليمي ساعدها في ذلك بالدرجة الأساس مواردها البشرية الكبيرة نسبياً التي أسهمت في بِناء قوات مُسلحة ضخمة تحفظ وجودها وتدعم أدائها، فهي تحتفظ برابع قوة عسكرية بعد كُل مِن الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية والصين، لتوظف الهند بذلك مُرتكزات إستراتيجية قوتها الصلِبة لبلوغ أَهدَافها والتي أثرت على أدائها إقليمياً ودولياً، بشكلٍ دفع الباحث إلى تقسيم هذا المِحور على النحو الآتي:

أَولاً: المُرتكز العسكري

إنَّ اهتمام الهند في ترسيخ منزلتها السياسية والعالمية ودخولها كجزء مِن عملية المُنافسة الدولية حتم عليها الكثير مِن الأَشياء لتبلغ نُظرائها مِن الدول الآسيوية، إذ لا يمكن لأي دولة في العالم مِن تعظيم جوانبها السياسية والاقتصادية إلاَّ بتعضيدها بواقع أَمني يتميز إنهُ بعيد عن التهديدات الخارجية والداخلية وتعكس للبيئة الدولية أنها على قدر عالي مِن المهابة، إذ تدرك الهند أَنَّ القوة العسكرية عامِلاً مُهماً يُساعدها في مسعاها لتأَدية دوراً إقليمياً ودولياً فاعِلاً، عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمُحيط الهندي، لذا وظفت المُتغير الصلب بشكلٍ مُباشر لبلوغ أهدافها خارجياً، ساعدها في ذلك بالمقام الأول مواردها البشرية الكبيرة نسبياً، ولعل أبرز مكوِنات «القوة العسكرية الهندية»[1]:

١. **القوة البرية:** لدى الهند قوةً برية عالمية، تتجاوز الـ(١,٣) مليون جندي، وتضم العديد مِن الأسلحة المتطورة، تمتلك قُرابة الـ(٩٧١٩) قطعة مدفعية و(٣١٠٠) عربة مُشاة قتالية وحوالي(٣٣٦) ناقلة جنود مُدرعة و(٣٥٦٥) دبابة، و(٣١٠٠) مصنع عسكري، وحوالي(٨) شرِكات للإنتاج الحربي، وتعد الهند مِن «الدول المستوردة الكُبرى للأسلحة عالمياً، وأبرمت

(١) صدفة محمد محمود، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البِناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد٢١٧، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،٢٠١٩)، ص١٤-١٦.

اتفاقيات تعاون دفاعي مع الدول العالمية الكُبرى التي تورد الأسلحة» وهي؛ الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا و(إسرائيل).

٢. القوة البحرية: «تعد القوات البحرية الهندية مِن أَهم القوات البحرية عالمياً»، فهي تأتي في المركز الـ(٥) على الصعيد العالمي، بتعدد(١٤٢,٢٥٢) مُقاتل، تتألف القوة البحرية الهندية مِن(٥٩٨) قطعة بحرية بين غواصة ومُدمِرة وسُفن حربية ودورية، وتمتلك أسطولاً متكوناً مِن غواصات لصواريخ بالستية يعمل بالطاقة النووية[١]، وتم تشغيل أَول غواصة نووية صُنِعت في الهند في العام٢٠١٦ وعُرِفت باسم(INS Arihant) بِتكلُفة(٣) مليار دولار، وهي ذات قدرة على إِطلاق صواريخ بالستية نووية، وفي العام٢٠٢٠ تم اختبار الصاروخ الباليستي (كيه-٤) ذات القدرة على حمل رؤوس نووية والذي يصل مداهُ إِلى(٣٥٠٠ كم)، والذي يتم إِطلاقهُ عبر الغواصات[٢].

٣. القوة الجوية: يبلغ عدد أَفراد القوت الجوية الهندية (٣١٠,٥٧٥) فرد، وتعد تِلك القوة رابع أكبر سِلاح جوي على مستوى العالم والتي تتكون مِن(١٥٣١) مروحية عسكرية و(٥٣٧) طائرة هليكوبتر هجومية و(١٩) مِن أسطول الناقلات، وتشترك مع روسيا في برنامج تطوير الطائرات الحربية مِن الجيل الخامس[٣]، ولتطوير «قوتها الجوية أبرمت الهند اتفاقيتين الأولى مع روسيا لإنتاج أَكثر طائرات الشبح المُقاتِلة تطوراً»، والثانية مع فرنسا لشِراء(٣٦) طائرة مُقاتِلة وغواصات فرنسية مِن طِراز (رافالRafal) مِن الجيل الرابع بقيمة(٨,٧) مليار دولار عام٢٠٢١، ليصبح بذلك التعاون الأمني الجوي-البحري تدريجياً جانِباً مُهماً مِن الشراكة الإستراتيجية بين الهند وفرنسا(الدولة الأوروبية الوحيدة التي لها وجود عسكري دائم في المُحيط الهندي)، إِذ أَكد الجانِبان على التعاون في مجال الدِفاع، وتمتلك الهند صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى وعابرة القارات قادرة على حمل رَؤوس نووية وحربية بإِمكانها وصول الأراضي الصينية بأكملها، كما تمتلك الهند قدرات فضائية كبيرة تكمنُ في امتِلاكها «صواريخ مُضادة للأَقمار الصِناعية يمكنها تدمير قمراً صِناعياً على ارتفاع(٣٠٠كم) في غضون (٣) دقائق أُنشئ بقدرات تكنولوجية هندية، لتحتل الهند المركز الـ(٤) عالمياً كأكبر قوة فضائية رادِعة».

(1) Global firepower Institute (GFP), Indian military force 2020, www.globalfirepower.com/country-malitary,30/03/2023.

(٢) ويكبيديا الموسوعة الحُرة، البحرية الهندية، تقرير مُتاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(3) Global firepower Institute (GFP), military Strength Ranking2022, www.globalfirepower.com, 28/03/2023.

٤. الأسلحة النووية: تعد الهند دولة نووية كُبرى، فقد قامت إستراتيجية الهند النووية على مجموعة مِن العناصر أبرزها الاستِعداد تقنياً، واستِكمال مُستلزمات الخيار النووي التسليحي عبر إنتاج البلوتونيوم لصنع رؤوس نووية حربية، وإطلاق برنامج مُتكامل للصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وتمتلك(٩) أَنواع مِن الصواريخ البالستية العامِلة في النِظام النووي التي يتراوح مداها ما بين(٣٠٠٠-٥٠٠٠) وامتِلاكها قُرابة(١٤٠) رأس نووي[١]، وتسعى على توسيع وتحديث ترسانتها النووية سعياً لإحداث توازن مع الصين آسيوياً، ومع باكستان على مستوى جنوب آسيا، وهو ما دفعها في عام٢٠١١ لإنتاج نصف طن مِن مادة البلوتونيوم للاستِخدام العسكري والتي تكفي حوالي(١٠٠) رأس نووي[٢].

وفي إطار توظيفها لتِلك المُرتكزات العسكرية إقليمياُ ودولياً وضمن إِطار سعيها لتطويق باكستان ولاسيما في المناطق ذات المصالح الاقتصادية الهندية، عملت الهند على تعزيز التعاون العسكري مع بعض بُلدان آسيا الوسطى، وقامت بإنشاء قاعِدة آيني الجوية هُناك والتي تعد قاعِدة مُتقدِمة وذات انعكاسات على باكستان وافغانستان ووسط آسيا مِن عدة نواحي، فمِن ناحية أنها تتيح للهند إِمكانية عرض القوة في آسيا الوسطى، ومِن ناحيةٍ أخرى بِما أنهُ ليس للهند طرقاً برية للوصول إِلى أفغانستان فان نقل المُساعدات الاقتصادية سيكون مِن القاعِدة عبر فاخور وصولاً براً إِلى أفغانستان، ومِن ناحيةٍ ثالثة فإن الوجود العسكري الهندي في آيني يعطيها فرصة مُراقبة شرق باكستان وتطويقها[٣].

كُل تِلك المُرتكزات لم تغيب عن رؤَية صانع القرار الهندي مِما جعلها تُبالغ في تطوير ترسانتها الحربية مِنذُ بدايتها لعدم فسح المجال لفكي الكماشة الإقليميين للهند مِن حسم الموقف لصالحهم والمقصود(الصين وباكستان)، فالتطوير الأَمني ذو مستوى مُمتاز مِن حيثُ حجم وطبيعة القوة العسكرية، فالهند مِن الدول النووية[٤]. ولديها رابع أَكبر جيش في العالم مِن حيثُ العدد بعد كُل مِن الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية والصين بِما

(١) إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن: المسار والمؤثِرات، ط١، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠١٣)، ص ص١٨٣-١٨٤.

(٢) محمد كريم الخاقاني، أبعاد الصعود الهندي في النظام الدولي، في: مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٤.

(٣) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردِة، (عمان: آمنة للنشر والتوزيع،٢٠١٤)، ص٦١٩.

(٤) مُنى هاني محمد، تداعيات التنافُس الصيني الهندي على النِظام الأَمني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المُجلد٥٠، العدد٢، (القاهِرة: جامِعة القاهرة، آذار٢٠٢٣)، ص٣٥٩.

يُقارب(١,٣٢٥,٠٠٠) شخص في جميع تشكيلات الجيش الهندي، وسادس أَكبر أَسطول، وثامن أَكبر قوة جوية في العالم، كما لديها فضاء إستراتيجي واسع يتجاوز أراضيها ويمتد شامِلاً الدول المُجاوِرة وآسيا الوسطى والمُحيط الهندي[١]، وقد أَكد ذلك وزير الدفاع الهندي الأَسبق(جورج فرناندیز) في عام٢٠٠٢ بقوله؛ «إنَّ منطقة مصالح الهند تمتد إلى نحو(١١٢٠٠) كيلومتر تمتد مِن سواحل استراليا إلى سواحل الخليج العربي، سيعمل فيها الأسطول الهندي لتأَمين المصالح الهندية»[٢].. وفيما يخص ميزانيتها العسكرية؛ تعد الهند صاحِبة أَكبر إنفاق عسكري في جنوب آسيا، مُشكِلاً(٨٠٪) مِن مجموع إنفاق دول جنوب آسيا بنسبة(٣٪) بالأَسعار الحقيقية، إذ أَزداد إنفاقها العسكري مِن (٤٦,٠٩) مليار دولار عام٢٠١٠ إلى(٥١,٣) مليار دولار عام٢٠١٥ ثُم(٧٦,٦٠) مليار دولار عام٢٠٢١[٣] وفي عام٢٠٢٣ ارتفع إنفاقها إلى(٨٣,٦) مليار دولار) أَي ما يُعادل(١٣٪) مِن ذات الناتج مِما جعلها رابع أكبر دولة إنفاقاً في العالم[٤]، وفي إطار مُرتكزاتها العسكرية أدت الهند دوراً مُهِماً في الأمن الإقليمي، وأبرمت شراكات دفاعية مع بُلدان عديدة مِن قبيل الولايات المُتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا و(إسرائيل) وتعد مِن أَبرز المُشاركين في عمليات وقوات حفظ السلام الأُممية.

وتعتمد المؤَسسة العسكرية في الهند على العقيدة العسكرية، لطبيعة تفاعُلات البيئة الأمنية المتوترة وغير المُستقرة، لقد صاغت الهند عقيدتها الإستراتيجية النووية على أساس تهديدات جِهتين «الصين وباكستان»، أما باكستان فهي تنعم بميزة أنَّ مُدركها للتهديدات هو أنَّ الهند هي المصدر الوحيد التقليدي والنووي الذي يستهدفها، بل وتثق بدور العامل الصيني في التأَثير على توازن القوى مع الهند، وقد ذهبت الهند إلى مفهوم عدم الاستِخدام الأول للأسلحة النووية، ثُم الردع بالضربة الانتقامية النووية بعدما استكملت شروطها مِن حيثُ الترسانة النووية ووسائط تسديد الأسلحة النووية ونجاة ترسانة الضربة الثانية النووية

(١) شانون ن. كايل (واخرون)، القوات النووية في العالم، في: مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأَمن الدولي، الكِتاب السنوي٢٠١١، ترجمة: حسن حسن (وآخرون)، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،٢٠١١)، ص٤٦٥. كذلك يُنظر: مؤَتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستِثمار العالم٢٠١٣: سلاسل القيمة العالمية: الاستِثمار والتجارة مِن أجل التنمية، (نيويورك وجُنيف: الأُمم المُتحِدة،٢٠١٣)، ص٤.

(٢) نقلًا عن: محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكُبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٧، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، تموز/يوليو٢٠٠٩)، ص٧٨.

(٣) تقرير مُتاح على الرابط: https://www.theglobaleconomy.com/India/mil_spend

(٤) The Indian Express، أعلى ١٠ دول في الإنفاق العسكري: أين تقف الهند؟، تقرير مُتاح على الرابط: https://indianexpress.com/article/trending/top-10-listing/top-10-countries-with-the-highest-military-spending-2024-check-indias-rank-9585074/

المحمولة في غواصات نووية،كما أنَّ الهند تحسب حِساب ردع الصين أيضاً[1]، لذلك تسعى العقيدة العسكرية الهندية في إطار توظيف مُرتكزاتها العسكرية إلى خلق توازن يحمي صالح البِلاد مع كُل مِن الصين وباكستان، إذ تُعاني مِما يُسمى بقوس «الاستبداد الجُغرافي» بتواجدها في بيئة اقليمية متوترة، وهذا ما دفعها لتعظيم قوتها وامتِلاك السِلاح النووي، ولاسيما فيما يخص نِزاعها مع باكستان في كشمير، ومع الصين في شِمال التبت، ناهيك عن المُساعدات العسكرية الصينية للجماعات الانفصالية في ميانمار ضد الهند، ومِن أجل احتواء التهديد الصيني، عززت الهند أدائها وقواتها العسكرية عبر برنامج التصنيع العسكري وتطوير أسلحة نووية بهدف مواجهة الصين أكثر مِنهُ مِن باكستان، كما انها عززت الروابط مع جيران الصين، عبر بِناء شراكات عسكرية وأمنية مع سنغافورة وفيتنام، وتوثيق التعاون الأمني وخصوصاً في القطاع البحري مع كُل مِن اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، والأَهم مِن ذلك إقامة شراكة عالمية مع الولايات المُتحدة لتحقيق التوازن مع الصين، عبر زيادة مجالات النفوذ في منطقتي المُحيط الهادي والهندي مُقابل تأييد الهند للموقف الأمريكي في حُرية المِلاحة. ففي كانون الأول/ديسمبر٢٠١٦ أعلنت واشنطن؛ إنَّ الهند «شريكاً رئيساً للدفاع» في إطار مسعى أَمريكي للسماح بالهند بالقيام بدور أكبر في المُحيط الهندي والحِفاظ على التوازن مع صعود الصين في آسيا، كما وقعت الهند اتفاقاً لوجستياً مع الولايات المُتحدة يتيح لقواتها البحرية والجوية استِخدام مرافق أمريكية في كافة أنحاء المنطقة ومِن ضمنها القاعِدة الأمريكية في جزيرة دييغو غارسيا في المُحيط الهندي والمرافق المُختلفة في الخليج العربي[2].

أما باكستان فهي تنعم بميزة أنَّ مُدركها للتهديدات هو أنَّ الهند هي المصدر الوحيد التقليدي والنووي الذي يستهدفها، بل وتثق بدور العامل الصيني في التأثير على توازن القوى مع الهند، وقد ذهبت الهند إلى مفهوم عدم الاستِخدام الأول للأسلحة النووية، ثُم الردع بالضربة الانتقامية النووية بعدما استكملت شروطها مِن حيثُ الترسانة النووية ووسائط تسديد الأسلحة النووية ونجاة ترسانة الضربة الثانية النووية المحمولة في غواصات نووية،كما أنَّ الهند تحسب حِساب ردع الصين أيضاً

كما وظفت الهند مُرتكزاتها العسكرية إقليميا ودولياً عبر تعزيز «وجودها العسكري البحري في خَليج البنغال، للتعامُل مع الحضور الصيني في ميانمار»، وانشأت قيادة بحرية قبالة

(١) كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردِة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٣٦٩-٣٧٠.

(٢) أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد٢٠١١، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٢٨٨-٢٨٩.

ميناء بلير في جزر اندمان، لتعزيز وجودها في مُضيق ملقا، ومُراقبة الأنشطة البحرية الصينية التي تسعى لتأمين خطوط اتصال بحرية لها في المُحيط الهندي، وفيما يخص منطقة الخليج العربي وبحر العرب والدول المُجاورة التي تعد مجال حيوي لمصالح الهند الإستراتيجية، فقد قامت الهند بإنشاء أسطول قادر على الإبحار عبر المُحيطات والمياه العميقة يُعرف عسكرياً بأسطول الميناء الزرقاء، واتفقت الهند والسعودية في عام٢٠١٦ على ترسيخ التعاون لتعزيز الأمن البحري وبناء شراكة في مُكافحة الإرهاب وتوفير الأمن في جنوب آسيا والشرق الأوسط[١]، وفي شباط/فبراير٢٠١٨ وعبر اتفاق هندي مع سلطنة عُمان تم منح الهند إمكانية الوصول إلى المرافق البحرية التي تقع بالقرب مِن مُضيق هرمز، وفي عام٢٠٢٠ انتقلت أبعاد العلاقات الثُلاثية الهندية السعودية الإماراتية إلى مستوى الترتيبات الأمنية التي تشمل تدريبات عسكرية وشراكات أمنية واستخباراتية[٢]، بل أبرمت الإمارات والهند في تشرين الأَول/اكتوبر٢٠٢٤ أول اتفاقية في القطاع النووي(اتفاقية تعاون لتبادُل الخبرات) لِتُمثل خطوة مُهِمة لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين وجهودهما في خفض البصمة الكربونية مِن قطاع الطاقة[٣].

مِما سبق يبدو؛ إن القوة العسكرية للهند تُشكل الوسيلة الأولى في الدفاع ضد المخاطر والتهديدات الأجنبية التي تواجهها، ولأجل ذلك عمدت على امتلاك قوة عسكرية مُقتدرة، تكمنُ في مؤسسة عسكرية قوية تسليحاً وتدريباً وامتِلاك التقنية التكنولوجية اللازمة للتنبؤ بتهديدات بيئتها الخارجية، ولاسيما انها بيئة أَمنية فوضوية. ومِن هُنا أَدركت الهند أَنَّ القوة العسكرية تُساعِدها في مسعاها لأداء دوراً اقليمياً وعالمياً عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمُحيط الهندي، ومنع أَي تدخل أَجنبي فيها، ومِن أَجل تعزيز مكانتها في منطقة المُحيط الهندي قامت البحرية الهندية بضمان انتِشار دائم لها على طرق بحرية مُهِمة وتطوير قدرات مُضادة مِن أجل التصدي لأي محاولة صينية لتطويقها في المُحيط الهندي..

(١) كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، (الدوحة: مركز بروكنجز،٢٠١٧)، ص٨.

(٢) المصدر نفسهُ، ص٢٨٩-٢٩١.

(٣) مجلة درع الوطن، العلاقات الإماراتية– الهندية تنتقل الى آفاق أرحب،٢٠٢٤/١٠/١، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files

ثانياً: المُرتكز الاقتصادي

إنَّ قصة النجاح الهندية لا تقوم على أَسُس سياسية وقانونية سليمة فحسب، وإنما على أَسُس اقتصادية أَيضاً. إذ تُعد الهند مِن الدول التي حققت نتائج مُهمة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي مؤخراً، فالاقتِصاد الهندي هو اقتصاد المعرِفة الذي يُمثل المصدر الرئيس للقيمة المُضافة في هذا الاقتصاد[١]، فالاقتصاد المعولم والتطور التي تشهدهُ الهند ونجاح الحكومة في إدارة قطاع التصنيع تدريجياً عبر إنشاء مراكز تجارية صِناعية وتكنولوجية مُتقدمة، أدخل البلد إلى مراكز مُتقدِمة في ظل حيازتها لمقومات القوة الناعِمة، مع تبني إستراتيجيات قومية غير تصادُمية مع الغرب أَو القوى الآسيوية الفاعِلة، على نحوٍ جعلها تؤَسس لقوة تُجسد الهوية الهندوسية وهوية فريدة في النِظام الدولي عموماً[٢]، كما بدأت القيادة الهندية بتوسيع مُدركات طموحها وعملت على وضع رؤَية٢٠٤٧ متوجةً مئويتها بمجموعة مِن القرارات تقوم على زيادة الاستِقلال السياسي، وتأَمينها مِن التهديد الداخلي والخارجي، ورفع المستوى المعيشي والتخلُص مِن الفقر، والحصول على التأَييد الدولي في أَحقية الهند في مقعد دائم في مجلس الأَمن، إذ لم يعد الاقتصاد الهندي قائماً على الزِراعة فقط بل أصبح القطاع الصِناعي والخدماتي مِن القطاعات المتطورة وأطلقت في عام ٢٠١٤ مُبادرة «صُنِع في الهند» وركزت على الجانب الصِناعي لتصل إلى مستوى الصين[٣]. ويوجد عدداً مِن الدلائل السوسيواقتصادية المُماثِلة التي يمكن أنَّ توضح سبب تربُع الهند على قمة الدُنيا وأَهمُها[٤]:

١. مِن أَهم مُحرِكات الاقتصاد الهندي[٥]:

أ- قطاع الخدمات: يُعد قطاع الخدمات المُحرك الأَساس لنمو الاقتصاد الهندي بنسبة

---

(١) أَحمد يوسف أَحمد (واخرون)، حال الأُمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١: رياح التغيير، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،٢٠١١)، ص٤٩.

(٢) عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤية مُستقبلية، مجلة مركز دِراسات الكوفة، العدد٤٤، (النجف الأَشرف: جامِعة الكوفة، مركز دِراسات الكوفة،٢٠١٧)، ص٢١٦.

(٣) وفاء لطفي، القوى الآسيوية الصاعِدة في النِظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة دِراسات، المُجلد٢٤، العدد١، (القاهِرة: جامِعة ٦ أكتوبر، كُلية الاقتصاد والإدارة، كانون الثاني/يناير٢٠٢٣)، ص٢٤١.

(٤) جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو، سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعهُ وفرص التعاون المُمكِنة، في: مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأَمريكية..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٢٦٥-٢٦٦. كذلك يُنظر: سي. إم. بهانداري، الهند: السعي لضمان أَمن الطاقة..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٣٦٥-٣٦٦.

(5) CIA, the World factbook, India,26 Nov2012.http: https://www.cia.gov/library/publication.

كذلك يُنظر: الموسوعة المعرفية الشامِلة، الهند، ص١٤-١٦، بحث منشور على الرابط: https://www.marefa.org.index.php.22-02-2012

(٥٦,٤٪) مِن حصة هيكل الإنتاج مِن الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُسهم بأَكثر مِن نصف هذا الناتج، مع تشغيل قُرابة ثلث القوى العامِلة في الهند، وعملت الحكومة الهندية على تنويع هذا القطاع (التخزين، الاتصالات، التمويل، إدارة التسويق، الخدمات الصحية)، وإن العمالة في الولايات المُتحدة والخليج العربي وبعض الدول الأوروبية هي عمالة هندية بشكلٍ كبير وذلك لتميزها بالأداء الجيد والديناميكية العالية[١]، وقد أَسهمت إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الهند مِنذُ تسعينيات القرن العشرين، والتركيز في صادِراتها على قطاع الخدمات، في زيادة الصادِرات الهندية و مُضاعفة نصيبها مِن التجارة العالمية، وقد أَسهم تنوع الاقتِصاد الهندي في التأَثير في صادِرات وواردِات الهند التكنومعلوماتية والمُنتجات النفطية والزِراعية والملابس والمنسوجات. ناهيك عن وجود أَكثر مِن(٢٥) مليون هندي ينتشرون في كافة أَرجاء العالم ويُحقق هؤَلاء دخولاً مِقدارها(١٠٠) مليار دولار سنوياً، يضخون مِنها(٣٠) ملياراً سنوياً في الهند، إذ تشهد الهند طفرة اقتصادية، وهذه الطفرة تخلق حاجة إلى سلسِلة مِن الخدمات الاستثمارية، وتعد الهند أَكبر مُتلقي لتحويلات الهنود المُقيمين في الخارج في عام٢٠١١ على نحوٍ ترك انعكاساتهُ بالإيجاب على الاقتصاد الهندي بعد أنَّ بلغت(٦٤) مليار دولار، وهذه التحويلات تُشكَّل مصدراً أَساسياً للنقد الأجنبي وقوة استقرار في الاقتصاد في فترات الاضطراب[٢].

ب- ثُم يليه **قطاع الصِناعة** إذ يسهم بنسبة (٢٦,٤٪) مِن الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتميز الهند بوفرة الأيادي العامِلة ورخص أجورها ووفرة الموارد الطبيعية، ومِن أَبرز خامات المعادن التي تتوفر في أَراضيها (الفحم، الحديد، الفولاذ، النُحاس، الرصاص، الذهب، البوكسيت، صِناعة السيارات والقِطارات والمُعِدات الحربية، فضلاً عن امتِلاكها للعديد مِن مصانع المنسوجات والكيمياويات ومُعِدات النقل والآلات والبرمجيات ومصانع الاسمنت والصِناعات الغِذائية..)، ناهيك عن امتِلاكها لكميات كبيرة مِن المواد الخام، إذ تنتج قُرابة(٥٪) مِن الإنتاج العالمي مِن خام الحديد، وامتِلاكها الفحم الحجري الذي أَصبح يُمثل(٤٠٪) مِن قيمة كُل المعادن المُستخرجة مِن البِلاد، وهو عِماد الاقتصاد الهندي، وامتِلاكها لقدرات كبيرة في مجال الطاقة الكهرومائية التي تعدها مصادر طاقة مُتجدّدة، كما تعد صِناعة تكرير البترول ومُشتقاتهُ مِن الصِناعات المُهِمة المُنتشِرة في

(١) سوريش كيه، الهند تعدُدية مُفرطة وعملقة اقتصادية، ط١، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،٢٠٢١)، ص٢٠.

(٢) باولا كورتي، تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة: عدنان علي،(أبو ظبي: هيئة أَبو ظبي للثقافة والتُراث،٢٠١١)، ص٢٠٠-٢٠٦.

البِلاد، إذ يُمثل البترول قيمة(٣٥٪) مِن قيمة المعادن المُستخرجة في الهند. فضلاً عن امتلاكها إمدادات وافِرة وغزيرة مِن الموارد الطبيعية ومنها، فلزات ذات نوعية جيدة مِن الصلب والالمنيوم والتيتانيوم، وخطوطاً ساحلية طويلة جداً تتخزن فيها مصادر أَخرى مِن الموارد[١].

ج- ثُم **قطاع الزِراعة** فتسهم في الوقت الحاضر بنحو(٢٠٪) مِن الناتج القومي الإجمالي للهند، وتعد خامس دولة في العالم مِن حيثُ مساحة الأَراضي الزِراعية، إذ تغطي المساحة الزِراعية ما نسبته(٥٤,٣٪) من مساحة البلاد،وتشتهر بزِراعة الحبوب الرئيسة، كما في زِراعة القمح والذرة، وتُعد مِن البُلدان الرئيسة في إنتاج التوابل وقصب السُكر والبقوليات والحمضيات والموز، فضلاً عن مُنتجات الأَلبان والأَغنام والدواجن والأسماك، وامتِلاكها حقولاً عديدة للأَرز مِما جعلها تحتل ثاني أَكبر بلد مُنتج للرز في العالم بعد الصين، وتعد الأولى عالمياً في إنتاج الثروة الحيوانية[٢].

٢. **الاستِثمارات الأجنبية وحجم التجارة الخارجية:** تحتل الهند المركز الأول بين ثلاثة أَكثر مواقع جذباً للاستِثمار الأَجنبي المُباشر في العالم، فاستِناداً إلى إحصائيات نمت تدفق الاستثمارات الأجنبية في الهند مِن (٠,٨) عام٢٠٠٠ إلى(٣١,٨ مليار دولار) عام٢٠١٤، متفوقةً على الولايات المُتحدة(٣٠,٢ مليار دولار)، والصين(٢٩,٢ مليار دولار)[٣]، وهذا يدل على مكانة الهند في الاقتصاد العالمي، وحجم التجارة الخارجية للهند ارتفع مِن نحو(٤٩,٥) مليار دولار عام٢٠٠٠، إلى (٦٩٦,٨) مليار دولار[٤]،

٣. **النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي**: يُعد الاقتصاد الهندي واحداً مِن أَكبر وأَسرع الاقتصاديات نمواً عالمياً، إذ تشغل المركز الثاني في مُعدلات النمو بعد الصين وخصوصاً أنَّ نسبة نموها عام٢٠١٠ كانت (٨,٣٪)»، الأَمر الذي يؤهلها لتأدية أداءً ودوراً إستراتيجياً مُستقبلياً مُهماً في آسيا[٥]، مُنخرطةً في التجارة الدولية والإصلاحات الاقتصادية والسوق المفتوحة وعملت على إصلاح الطرق والبُنى التحتية، وأفضت تِلك الإصلاحات إلى ارتفاع مُعدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، هذا الناتج الذي سجل (٢,٧١٧)

(١) أي. بي. جي. عبد الكلام، اي س. راجان، الهند عام٢٠٢٠: رؤَية للأَلفية الجديدة، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٩.

(٢) ستار جبار علاي، التجربة الهندية أَكبر ديمقراطية في العالم، (القاهِرة: دار الكِتاب العربي للنشر،٢٠١٧)،ص١٠٧.

(٣) عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤَية مُستقبلية، مصدر سبق ذكره،ص٢١٢.

(4) Foreign trade of India 2024: Exports, imports, and trade partners, https://www.forbesindia.com/article/explainers/foreign-trade-of-india/94031/1

(٥) أَحمد سليم البرصان، صعود الهند وأَمن الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

تريليون دولار عـام٢٠١٨، وأَصبحـت قـاطرة الاقتصـاد العـالمي، لتبرز خـامس أقـوى اقتصاد في العـالم بِمُعدل ناتج محلي إجمالي(٦,٨٪)[١] K يزيد حجم الاقتصاد الهندي في الوقت الراهن على(٨٠٠) مليار دولار، ووفق رؤى يابانية مُستقبلية؛ إنَّ الناتج المحلي الإجمالي للهند سيصل أَكثر مِن (١٤,٤٠) تريليون دولار عـام٢٠٤٠، وبـذلك ستحتل المرتبـة الثانيـة في الاقتصـاد العـالمي مِن حيثُ النـاتج المحلي الإجمالي وسيكون اقتصادها الأسرع نمواً في العالم خِلال المُدة حتى عام ٢٠٥٠[٢] ، وتُعد مِن بين الدول التي نجحت في تحقيق تقدُم في بُنيتها الاقتصادية، نتيجة تبنيها إستراتيجية الانفِتاح على الاقتصـاد العـالمي(الاقتصـاد المعـولم)، بعد أَنَّ كانت تعتمد استراتيجية التنمية على مِحورية الدور الاقتصادي للدولة في إطار إستراتيجية الإنتاج بغرض الإحلال محل الواردات، مِما أَسهم في زيادة مُعدل النمو السنوي للبِلاد[٣]، الأَمر الذي جعلها عضواً في نادي دول العشرين الأَكثر تقدُماً في العالم.

وأفضت تِلك الإصلاحات إلى ارتفاع مُعدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، هذا الناتج الذي سجل (2,717) تريليون دولار عام2018، وأَصبحت قاطرة الاقتصاد العالمي، لتبرز خامس أقوى اقتصاد في العالم بِمُعدل ناتج محلي إجمالي(6,8%) (K) يزيد حجم الاقتصاد الهندي في الوقت الراهن على(800) مليار دولار، ووفق رؤى يابانية مُستقبلية؛ إنَّ الناتج المحلي الإجمالي للهند سيصل أَكثر مِن (14,40) تريليون دولار عام2040، وبذلك ستحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي مِن حيثُ الناتج المحلي الإجمالي

٤. توظيف الأدوات الاقتصادية الذكية لإدارة الصِراعات: وظفت الهند مُرتكزاتها وأدواتها الاقتصادية إقليمياً لبلوغ أهدافها في إدارة الصِراع في القارة الآسيوية، فابتكرت سياسة أو إستراتيجية المُساعدات الإنمائية غير الإلزامية، على العكس مِن إستراتيجية فخ الديون الصينية، وفي عام٢٠١٥ قدمت مُساعدات لإعادة إعمار النيبال بعد الزلزال الذي ضربها، ووقعت في عـام٢٠١٧ اتفاقية مع بنغلادش للحصول على خط إئتمان بقيمة(٤,٥) مليار دولار لتنفيذ مشاريع تنمية في بنغلادش، وقدمت أيضاً مُساعدات مالية ومادية ضخمة إلى سريلانكا بعد انهيارها الاقتصادي عـام٢٠٢٢، والهدف مِن ذلك هو إبعاد الصين عن

(١) نقلًا عن: دُبي-العربية نت، أكبر ١٠ اقتصادات في العالم لعام٢٠٢٤، تقرير مُتاح على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/202401/05/

(2) The World in 2050, The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January2011. http//www.pwc.co.uk/economics

(٣) فيديا ناكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: شراكات بِلا توازنات، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠١٤)، ص٦٢-٦٤. كذلك يُنظر: روميلا ثابار(مُحرِراً)،الهند: الالفية الثالثة، ترجمة: محمد خير ندمان، (الرياض: كِتاب العربية للنشر،٢٠١١)، ص٣٨٨-٣٩٣.

الفناء الخلفي للهند واستِعادة التوازن الإستراتيجي لصالحها، ناهيك عن إمكانية استِغلال الهند مُرتكزاتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية لِمُعاقبة الدول في آسيا لتكون أَداة ضغط على حكومات الدول التي تُعارض سياستها أو لها علاقات مع بكين، مثلما فرضت عقوبات على النيبال عام ١٩٩٠ عند رفضها تجديد اتفاقية العبور مِما أجبرها عن التراجُع عن صفقة شِراء الأسلحة مِن الصين، فضلاً عن توظيف نفوذها لعرقلة واقناع حكومات جنوب آسيا بعدم الذهاب بعيداً في التعامُل مع المُخططات الصينية[١]، ولمواجهة التعاون الصيني الباكستاني في إنشاء ميناء جوادار أدخلت الهند كُل مِن إيران وأفغانستان في حلف اقتصادي وإستراتيجي ثُلاثي، لإنجاز ميناء شاباهار بإشراف إيراني، ليكون في خدمة صادِرات وواردِات الهند، مع إنشاء طريق يربط أفغانستان وآسيا الوسطى، وبغية الوصول إلى قلب أوراسيا، تُصمم الهند مشروعاً مُنافِساً لِمُبادرة الحِزامَ والَطرَيق الصيني والذي يتمثل في ممر النقل الدولي الشِمالي-الجنوبي، وهو عِبارة عن شبكة طرق بحرية وبرية وسكك حديدية تربط بين الهند وأوروبا مروراً بإيران ودول الخليج وآسيا الوسطى وروسيا الاتحادية[٢].

٥. الإستراتيجية الاقتصادية الهندية الذكية إقليمياً؛ عمدت الهند إلى توظيف مُرتكزاتها الاقتصادية بتوطيد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المُجاوِرة في جنوب آسيا وجَنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى لتحقيق طموحها وتعزيز قدرتها وفاعليتها الاقتصادية في إطار مُزاحمتها للصين اللتان تبحثان عن المَجال الَحيَوي لتصريف مُنتجاتهما وللسيطرة على الأَسواق الإقليمية والعالمية، فهي تتمتع باقتِصاد مُتشعب إقليمياً، ونسبة مُساهمة صادِراتها وواردِاتها مِن السلع في الاقتصاد العالمي قفزت مِن(١٣٪) إلى(٢٥٪) مِنذُ عام١٩٩٣[٣]، ساعيةً باستِمرار على ترسيخ علاقاتها مع جنوب شرق آسيا عبر إستراتيجية «النظر شرقاً» التي أُعيد مُسماها إلى «سياسة التفاعُل شرقاً» في عهد رئيس الحكومة (ناريندرا مودي) عام٢٠١٤ وتطوير العلاقات الإستراتيجية مع دول آسيا والمُحيط الهادي، عبر المُشاركة الإقليمية، بيد أَنَّ جنوب شرق آسيا ازدادت أَهميتها اليوم لِتزايُد أَهمية منطقة المُحيط الهادئ- في ظل سعي الهند لترسيخ تواجدها في المنطقة. وتزايدت مؤَخراً أَهمية المُشاركة بين «الهند ورابِطة دول

(١) أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد٢٠١١، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٨٥-٢٨٧.

(٢) بن عائشة محمد الأمين، الصين هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١)، ص٨٥-٨٨.

(٣) إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، مصدر سبق ذكره.

جنوب شرق آسيا» (المعروفة اختصاراً باسم آسيان)، إذ تحرص مُعظم دول الآسيان على تنمية علاقاتها بشكلٍ أَوثق مع الهند والسعي لإقامة تكامُل اقتصادي أكبر، وأَحياناً تعاوناً أَمنياً أَيضاً، هذا في الأساس لإدراكهم بان الهندَ تُمثِل قوة توازن جيدة مُقابل الصين، وتنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول شرق وجنوب شرق آسيا مِن أجل تسريع تنميتها والحصول على بُعد آسيوي أوسع عبر الاندماج في الترتيبات الإقليمية كرابطة دول جنوب شرق آسيا/ ASEAN ومُنتدى الآسيان الإقليمي/ARF وقمة شرق آسيا/EAS، فضلاً عن التدريبات العسكرية المُشتركة بين الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية واليابان[1]، وفي عام٢٠١٢، تم تطوير العلاقة بين الهند والآسيان إلى شراكة إستراتيجية، فهُناك(٣٠) آلية حِوار بين الجانبين، تُغطي مجموعةً كامِلة مِن المجالات. وتدعيماً لذلك دعا رئيس الوزراء الهندي مودي في عام٢٠١٧ جميع قادة الآسيان العشرة لحضور احتِفالات يوم الجمهورية، والتي تشمل عرضاً سنوياً يستعرض القوة العسكرية والتنوع الثقافي للهند[2].

ويحاول رئيس الوزراء مودي ضخ طاقة جديدة في سياسة آسيا الهندية، مع التركيز بشكلٍ أكبر على التواصل مع جيران الهند في شرق آسيا، وتعزيز العلاقات مع التجمُع الذي سعى مِنذُ فترة طويلة إلى دور أكبر للهند في المنطقة، كما تعمل الهند أيضاً على تعزيز العلاقات الثُنائية مع الدول الفردية، وسط تقارب المصالح وزيادة التركيز على منطقة الهند والمُحيط الهادئ، وعلى سبيل المثال، سلَّمت الهندُ مؤخراً أكثرَ مِن(١٢) زورقاً للدوريات عالية السرعة إلى فيتنام، بعد يوم مِن توقيع اتفاقية تسمح باستِخدام القواعد العسكرية لِكُل مِنهُما، في توسع كبير للعلاقات الدِفاعية والأَمنية، كما وقّع البلدان بيان رؤَية حول العلاقات الدفاعية حتى عام٢٠٣٠. وتأَتي الاتفاقات في إِطار رغبة الهند في تعزيز ادائها ووجودها البحري في مناطق الهند والمُحيط الهادئ وزيادة الروابط الدفاعية مع جنوب شرق آسيا، وهُناك أيضاً مشاريع مُختلفة قيد التنفيذ، ومع ذلك، فإنَّ التجارة والاقتصاد يُمثِلان أيضاً جانِباً مُهماً مِن جوانب العلاقة، بين عامي٢٠٠٠ و٢٠٢١، بلغت الاستثمارات الأجنبية المُباشِرة التراكُمية مِن دول رابطة الآسيان إلى الهند(١١٧,٨٨) مليار دولار، تم احتِساب هذه القيمة مِن خِلال الاستِثمارات السنغافورية في الهند(١١٥ مليار دولار)[3]، ومِن ناحيةٍ أخرى، بلغت الاستثمارات الهندية في الآسيان خلال

(١) نادية حلمي، التنافُس الإقليمي مِن منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد١٨٣، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، كانون الثاني/ يناير٢٠١١)، ص٧٤.

(٢) ذِكرُ الرحمن، علاقات الهند و»الآسيان»، مركز الاتحاد للأَخبار، ١ تموز/يوليو٢٠٢٢، مقال مُتاح على الرابط: https://www.aletihad.ae/opinion/4298123

(٣) ذِكرُ الرحمن، علاقات الهند و»الآسيان»، مصدر سبق ذِكرهُ.

الفترة مِن نيسان/أبريل٢٠١٩ حتى اذار/ مارس٢٠٢٢ نحو(٥٥,٥) مليار دولار، وبلغت التجارة بين الهند ومنطقة الآسيان أكثر مِن(٧٨) مليار دولار في عام٢٠٢١، وتشمل الصادِرات الرئيسية مِن الهند إلى دول الآسيان الحديد والصلب والأدوية والقطن والتبغ، مِن ناحيةٍ أخرى، تستورد الهند زيت النخيل والهواتف والسفن والفحم مِن دول الآسيان[١].

أَما فيما يخص الإستراتيجية الاقتصادية الهندية وتوظيف مُرتكزاتها الاقتصادية إقليمياً في منطقة آسيا الوسطى، فان الأخيرة تُمثل بالنسبة للهند مصلحة إستراتيجية أَساسية على نحوٍ يُحتم عليها أنَّ تكون لاعباً رئيساً فيها وتتركز تِلك المصلحة حول الطاقة لاسيما وأنها مِن المناطق غير المُستقرة بانعكاساتها السلبية عليها فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والتطرف الديني والمُخدرات وتِجارة السِلاح، فتعمل على تحقيق توازنات بين القوى في المنطقة لأنها تُراقب النفوذ الصيني فيها التي تقوم بالمُنافسة القوية مع الهند في كُل مِن الطاقة والتِجارة فليس لديها إلاَّ توسيع السياسة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة وهي بذلك تُزاحم القِوى الندُ لها وهي الصين[٢] وتعزيز وجودها في أفغانستان للاستِفادة مِن مخزون الطاقة بعد شعور الهند بتهميش دورها هُناك، والعمل على تجاوز باكستان عن طريق خلق طرق إمدادات بديلة، ولاسيما أنَّ مِن مقومات عقيدة العمق الإستراتيجي لباكستان احتِكار الوصول إلى أفغانستان، كما أنَّ هدف الهند مِن الانضِمام لِمنظمة شنغهاي للتعاون هو تعزيز نفوذها الإقليمي وتأسيس سياسات إقليمية تدعم مصالحها وتعزيز الروابط مع دول آسيا الوسطى وخصوصاً أنها لا تمتلك روابط جُغرافية مع دول هذه المنطقة، حيثُ توفر للهند كبح جِماح أي محاولة مِن باكستان لحشد دول المُنظمة إلى جانبها في صِراعهما المُستمر.

٦. الإستراتيجية الاقتصادية الهندية في منطقة الخليج العربي: لقد كان لِمُنتديات التعاون الهندي-الخليجي دور مُهِم وأَساسي في التمهيد لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، ومِن بين أبرز هذه المُنتديات التي عقدت على صعيد المُنظمات الإقليمية هي تأَسيس رابطة الدول المُطِلة على المُحيط الهندي للتعاون الإقليمي في اذار/مارس١٩٩٧ وتضمُ(٢٠) دولة إفريقية وآسيوية مُطِلة على المُحيط الهندي، وتعد الهند والإمارات العربية وسلطنة عُمان مِن الدول الأعضاء في الرابطة، وتعد الهند مِن الدول المُبادِرة لتشكيل هذه الرابطة بوصفها قوة مؤَثِرة في السياسة الإقليمية والدولية، وتكمنُ أهمية انضمام بقية دول مجلس التعاون الخليجي للرابطة مِن الطبيعة الاقتصادية للمُنظمة ولاسيما أنَّ الأهداف الرئيسة للرابطة

(١) المصدر نفسهُ.

(2) Culshan Sachdeva, India’s Attitude Towards’ China’s Growing Influence In Center Asia, Journal China’s and Eurasla Forum Quarterly, Vol.4, No.3,(2006), P.23-34.

هو بلوغ النمو المُستدام، والتنمية المتوازنة ي منطقة المُحيط الهندي، وتشجيع التعاون الاقتصادي لتحقيق المصالح المُشتركة، وتحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا داخل المنطقة[1]، وشكلت هذه الرابطة بوابة لعقد المزيد مِن مُنتديات التعاون بين الهند ودول الخليج مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين، كانعقاد المؤتمر الصِناعي الهندي-الخليجي في مومباي في شباط/فبراير٢٠٠٤ الذي مِن خِلالهُ تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الهند ودول الخليج وتطبيق تحرير التجارة بينهما، وتبعهُ انعقاد المُنتدى الصِناعي الثالث في أيار/مايو٢٠٠٧ الذي تم مِن خِلالهُ الاتفاق على التعاون في مجال الطاقة والبتروكيمياويات ومواد البِناء، وتبعهُ انطِلاق أعمال المُنتدى الخليجي-الهندي الرابع الذي استضافتهُ غرفة جدة في الفترة١٤-١٦ حُزيران/يونيو٢٠١٠ الذي بحث الفرص الاستثمارية المُتاحة للجانبين وتبادل الاستثمار في المجالات الاستثمارية الحديثة كالطاقة البديلة وتغير المناخ، ثُم تم التوقيع على مُذكرة التعاون المُعدلة لِمُنتدى التعاون العربي-الهندي بين عامي٢٠١٤-٢٠٢٦ لتعزيز التعاون في جميع المجالات ولاسيما الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة، فضلاً عن إقامة شراكات إستراتيجية بين القطاع الهندي والخليجي في شتى المجالات والاستِعانة بخبرة الهند بحقل التكنومعلوماتية والاتصالات عبر افتتاح أعمال المُنتدى الخليجي الهندي الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم مِن الهند في الرياض يومي١٨و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٥[2].

أَصبحت دول الخليج مُجتمعةً تعد ثاني أَكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مُختلفة أَكبر مُصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مقصد للصادِرات الهندية، إذ إنَّ تِجارة البضائع بين الهند ودول المجلس نمت بشكلٍ كبير خِلال العقد الأول مِن القرن الحالي مُحققةً نسبة نمو مُركبة بلغت(35,9%) خِلال الفترة المُمتدة بين2001 و2010 لتصل قيمتها إلى(88,8) مليار دولار ولترتفع إلى(160) مليار دولار في العام2013

مِما انعكس إيجاباً على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، حتى أَصبحت دول الخليج مُجتمعةً تعد ثاني أَكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مُختلفة أَكبر مُصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مقصد للصادِرات الهندية، إذ إنَّ تِجارة البضائع بين

(١) محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامُل في منطقة المُحيط الهندي، مجلة دِراسات استراتيجية، العدد١١١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٥)، ص١٩-٢١.

(٢) للاستزادة يُنظر: مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٥٩-٦٨.

الهند ودول المجلس نمت بشكلٍ كبير خِلال العقد الأول مِن القرن الحالي مُحققةً نسبة نمو مُركبة بلغت(٣٥,٩٪) خِلال الفترة المُمتدة بين٢٠٠١ و٢٠١٠ لتصل قيمتها إلى(٨٨,٨) مليار دولار ولترتفع إلى(١٦٠) مليار دولار في العام٢٠١٣، وقد كثفت الهند مِن جهودها وعلى أعلى المستويات في استِقدام الاستِثمارات الخليجية إليها عن طريق تخفيف القيود التنظيمية ودعوة المُستثمرين الخليجيين إلى المُشاركة الفاعِلة والاستِفادة المُتبادِلة مِن النمو القوي للاقتصاد الهندي، وينشط الاستثمار الخليجي في قطاعات عديدة، مِن أبرزها: قطاع الطاقة، والبُنية التحتية، والخدمات، وقطاع الطيران، ويكمنُ تحول الاستِثمارات الخليجية تجاه الهند في أَنَّ الهند أَصبحت تُعدُ الوجهة الأَكثر أمناً للاستثمارات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لاسيما القادِمة مِن دول الخليج العربية[١].

وعليه، تُعد دول الخليج العربية شريكاً اقتصادياً رئيسياً للهند وسوقاً لسلعها، وشريكاً في مشروعات مُشتركة وفي نقل التقنية.

٧. الإستراتيجية الاقتصادية الهندية في القارة الإفريقية: عمدت الهند مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين على توظيف مُرتكزاتها الاقتصادية دولياً عبر تقوية علاقاتها بدول القارة الإفريقية مِن خِلال زيادة مصالحها الاقتصادية مع العديد مِن دول القارة السمراء، سِواءً على المستوى الحكومي الرسمي او بالتعاون ما بين القطاع العام والخاص أو على المستوى الخاص. إذ أَشارت مصادر عديدة إلى أَنَّ حجم التبادُل التجاري بين الهند وإفريقيا تجاوز الـ(٤٦) مليار دولار في ٢٠١١، وتجاوزت قيمة الاستثمار الكُلي أَكثر مِن(١١) مليار دولار، فضلاً عن اعتِماد بقيمة(٥,٧) مليار دولار لتنفيذ مشاريع هندية في إفريقيا، ووصلت تِلك الاستِثمارات إلى(٣٢) مليار دولار في حُزيران/ يونيو٢٠١٤[٢]. فبالتزامُن مع التحرر الاقتصادي الهندي تنامت الجوانب الاقتصادية في الاداء الدبلوماسي الهندي، وبدأَ الاهتمام المُتزايد في الدخول إلى سوق إفريقيا الواسع لتحقيق عدة أَهداف، مِنها[٣]:

أ- الرغبة في استِحصال حصة أَكبر في الساحة الإفريقية الواعِدة، وفتح أَسواق واسِعة لتصريف مُنتجاتها المُختلفة.

ب- تزايد نمو الاقتصاد الإفريقي مِنذُ بدايات القرن الحادي والعشرين لتسعى الهند بذلك إلى استِغلال ذلك خدمة لنموها الاقتصادي، لتصبح إفريقيا وجهة مُهِمة للبضائع الهندية.

(١) المصدر نفسهُ، ص ص٨٠-١٠١.

(٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مُهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إفريقيا، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٠٧.

(٣) المصدر نفسهُ، ص٦١-٦٤.

ج- ومِن الدوافع الأساسية لقيام الهند بتقوية نشاطاتها الاقتصادية والتجارية بدول القارة لاسيما المُطِلة على المُحيط الهندي، هو المُحافظة على تجارتها مع العالم الخارجي، إذ أنَّ أَغلب تجارة الهند تمر عبر خليج عدن، والذي يُقدر بأَكثر مِن(١٦٠) مليار دولار سنوياً، كما أَنَّ الاسطول الهندي يُجسد أَكبر القوى البحرية في الاقليم، ولاحتمالية بروز سباق جديد على الموارد البحرية بامتِداد الساحل الشرقي لإفريقيا مِن قِبل القوى الخارجية ولاسيما الصين، لذا بادرت الهند مِن خِلال علاقاتها بدول القارة السمراء المُطِلة على المُحيط الهندي، في خطوة استباقية قبل أنَّ يحتدم التنافُس الدولي-الاقتصادي في هذه الرقعة الإستراتيجية الغنية بالموارد الطبيعية، إلى ربط الطرق البحرية العابِرة للمُحيط الهندي بإجراءات لِبناء الثقة.

د- تسعى الهند مِن خِلال تقوية علاقاتها بالاتحاد الإفريقي ورابطة الدول المُطِلة على المُحيط الهندي وغيرها مِن مُنظمات إقليمية ودولية إلى أنَّ يكون صوتها مسموعاً لدى المُنظمات الاقتصادية الدولية الكُبرى وحتى يكون بمقدورها مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية التي يمكن أَنَّ تؤثر سلباً على مُعدلات نموها الاقتصادي مُستقبلاً.

هـ- تأمين الاحتياجات الهندية مِن المواد الأَساسية الكثيرة التي تزخر بها القارة السمراء للحفاظ على استمرار نموها الاقتصادي في المُستقبل، إذ تحتفظ القارة بنحو(٤٠٪) مِن الموارد المعدنية لتشغيل الصِناعة العالمية، وثلث احتياطي اليورانيوم، ونحو(٧٠٪) مِن الفسفور، و(٥٥٪) مِن الذهب، و(٨٧٪) مِن الكروم، و(٥٧٪) مِن المنغنيز[1]. والأهم مِن هذا سعي الهند الحصول على موارد الطاقة لاسيما النفط خصوصاً بعد أنَّ أصبحت الهند تستورد في الوقت الحاضر أَكثر مِن(٧٠٪) مِن احتياجاتها مِن النفط لتحتل بذلك المرتبة الخامسة بين كِبار مُستهلكي الطاقة في العالم، كما ركزت الإستراتيجية الاقتصادية الذكية للهند على فرص تنقيب جديدة شرق السويس وفي إفريقيا؛ بيد أَنَّ هُناك مُزاحمة حادَّة بين الصين والهند للحصول على أَكبر نصيبٍ مِن الموارد الطاقوية الإفريقية وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية في قطاع النفط، وهذا ما دفع الحكومة الهندية للقيام بمجموعة مِن الإجراءات الادائية لمقاومة المُزاحمة الصينية لها، وكذلك محاولة تعميق الارتباط الاقتصادي مع القارة السمراء، مِن خِلال طرح وزارة الخارجية مشاريع عديدة لدعم القطاع الخاص الهندي في محاولة لتوسيع استثماراتهم في القارة، مثل برنامج (التركيز على إفريقيا)، و(مشروع الشراكة الإفريقية الهندية)، اللذين أُطلقا تحت رعاية (بنك الهند للاستيراد والتصدير)، و(اتحاد

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي٢٠٠٦-٢٠٠٧، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،٢٠٠٧)، ص١١٧.

الصِناعات الهندية)، واللذين يُساهِمان في تحقيق النموّ للقارة الإفريقية، لتحظى الإستراتيجية الهندية بالقبول مِن قِبل القارة، إلاَّ أنَّ الهند أَدركت في نهاية المطاف أنَّ هذه الإستراتيجية غير مُجدية لتأَمين الموارد البترولية اللازمة لها، وأنها لن تستطيع تحقيق مصالحها النفطية، لعدم امتلاكها الموارد الكافية لِمُزاحمة النفوذ الصيني، وبذلك فهي بِحاجة لإستراتيجية جديدة لتدارك الوضع وحلحلة هذه الازمة، فقررت التعاون مع الصين، وهو ما وقع بالفعل في كانون الثاني/ يناير عام٢٠٠٦، فوقّعت كلٌّ مِن الهند والصين خمس اتفاقيات بشأن التعاون في مجال الطاقة، وذلك مِن أجل تأَمين تزويدهما بمُختلف الموارد الطاقوية[١]. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دخول شرِكات البلدين في عروضٍ مُشترَكَة لتعامُلاتها التجارية الخارجية، كما تضمّنت الاتفاقيات تبادُل المعلومات حول الصفقات النفطية المُحتملة في بلدٍ ثالثٍ لتفادي الدخول في صِدام حولها، ولِبحث إمكانية الاتفاق على دخولٍ مشتركٍ لشرائها، وبذلك اتخذت العلاقة(الهندية الصينية) في كثيرٍ من الأحيان نوعاً مِن التعاون في مجال النفط الإفريقي، تتميز المُزاحمة الهندية لتحقيق أكبر استِفادة باقل تكلُفة عبر دِراسة مُتأنية ودقيقة لاحتياجات السوق الإفريقية والمناطق الخالية مِن المُنافسة، التي يمكن النفاذ مِنها دون حدوث مواجهة مع المُنافسين الدوليين الآخرين على النفط الإفريقي، مع محاولة التغلُغل المُتدرج حتى لا يُثير ذلك حفيظة الأفارقة، ولعلّ الحرص الهندي على التذكير الدائم بأنّ العلاقة القائمة بينها وبين الدول الإفريقية هي: (شراكة متوازنة) سبباً مُهِمّاً في بِناء الثِقة التي تزيد مِن آفاق التعاون بينهما بصورة كبيرة.

وإزاء ذلك تعددت المشاريع الاقتصادية والتقنية التي نجحت الهند في دعمها وإقامتها في القارة الإفريقية لتثبيت أدائها ووجودها في القارة السمراء مِن بينها[٢]:

- طرحت الهند في شباط/فبراير٢٠٠٤ الإستراتيجية التكنولوجية–الاقتصادية لحركة إفريقيا- الهند (الفريق٩)، وهو مشروع اقتصادي-تقني رئيسي في إفريقيا، يُجسد جزءً مِن إطار الشراكة الجديدة مِن أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والتي تُشكل ارتباطاً أساسياً وفائدة مُشتركة لثمانية دول إفريقية، وهي: السنغال، مالي، ساحل العاج، غينيا بيساو، غانا، غينيا الاستوائية، بوركينا فاسو، وتشاد) وتهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير الاستِثمار والتقنية مُنخفضة التكاليف لتطوير البُنية التحتية في مناطق مركزية وفق قروض مُيسرة تبلغ(٥٠٠) مليون دولار، ودعم الأمن الغِذائي.

(١) محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الافريقية : الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧/١١/١٧، مقال مُتاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=26469

(٢) المصدر نفسهُ، ص١٠٩.

- مشاريع الشبكة الالكترونية بين الدول الإفريقية: أطلقت الهند في عام٢٠٠٨ مشروع الشبكة الالكترونية بمنحة قُدِرت بـ(١٣٥,٦) مليون دولار، وأسهم المشروع في ربط الهند مع جميع دول الاتحاد الإفريقي. ويستهدف هذا المشروع تقديم الهند خدمات تعليمية وطبية عبر الانترنيت وبالاستفادة مِن الخبرات الهندية باستخدام الأقمار الصناعية وكابلات الياف ضوئية ثُم ربطها بالهند، وذلك لإطلاع الدول الإفريقية على خبرة الهند التعليمية والطبية، وضمن إِطار ذلك المشروع قامت الهند بتخصيص قمر صِناعي لتوفير خدمات الربط مع منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مِن أجل جسر الهوة الرقمية، ويهدف المشروع إلى توفير خدمات التعليم عن بُعد، إذ أتاح الخدمات والخبرات التي توفرها بعض أَفضل الجامِعات والمُستشفيات الهندية المُتخصصة للشعوب الإفريقية، فالمشروع مُجهز ويدعم الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية، فمِن خِلال هذا المشروع التحق(٣٤) طالباً اثيوبياً بجامِعة انديرا غاندي القومية المفتوحة للحصول على ماجستير في إِدارة الأعمال مِنذُ عام٢٠٠٧، كما يهدف المشروع إلى توفير خدمات التداوي عن بُعد، مُسهِماً في تقديم جُملة مِن المُساعدات الطبية لإفريقيا مِنها دعم التنمية ومُكافحة الأوبئة وفتح خِطاب اعتماد بقيمة(١,٥) مليار دولار لصالح عِلاج مرض الأيدز في إفريقيا[١]، كما تبنت أَكثر مِن(١٥) دولة في جنوب إفريقيا ابتكار هندي يحول الفضلات إلى غاز حيوي يمكن استِخدامهُ في الطهي وتوليد الطاقة[٢]. فضلاً عن ذلك فقد أطلقت الشرِكات الهندية مشروعات متنوعة لتزويد إفريقيا بشبكة الانترنت، كمشروع نِظام الكابل البحري لشرق إِفريقيا (EASSY) ومشروع ريلايانس كوتسورتيوم ومقرهُ الرئيس في الهند.
- أبرمت شركة (بهارتي آيرتل) الهندية– أضخم شركة اتصالات في قطاع الاتصالات الهندية– اتفاقاً لشراء الأصول الإفريقية لشركة زين الكويتية (زين إفريقيا)، بمبلغ وصل إِلى(١٠,٧) مليار دولار، ويعد هذا الاتفاق أَكبر عملية استحواذ لشرِكة هندية في القارة السمراء، ليرفع مِن الاستِثمارات الهندية في القارة، ويضع الهند بين أَكبر(١٠) دول تستثمر في القارة الإفريقية.
- أشارت غرفة التجارة والصناعة الهندية، إِلى أنَّ ما لا يقل عن(٨٠) شرِكة هندية تقوم بنشاطات تجارية واستِثمارية في أَكثر مِن(٢٠) دولة إِفريقية. ومِن بين هذه الشرِكات، مجموعة شركات تاتا بمبلغ(١,٦) مليار دولار في قطاع السيارات والاتصالات والفنادق والتعدين.
- تُقدم الهند مُساعدات في مجال الأنشطة المُتعلِقة بالمشروعات في الدول الإفريقية،

(١) التقرير الإستراتيجي الإفريقي٢٠٠٩-٢٠١٠،(القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،٢٠١٠)، ص٥٩٢-٥٩٤.

(٢) فيجاي ماهاجان، نهوض إِفريقيا، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٨٣.

مِن بينها قرابة(٨) مشاريع ضخمة، تتضمن توصيلات المياه، خدمات الانترنت، تكنولوجيا المعلومات، صِناعة البلاستيك، وتوصيل الكهرباء للقرى، وإقامة المُستشفيات، والإنتاج الزِراعي، واستِصلاح الأراضي الزِراعية الشاسِعة في إفريقيا باستِقدام المُزارعين الهنود. وتُشير مُعظم هذه المشروعات باعتِمادها على بِناء القدرات والاستِفادة مِن الموارد المحلية واستِثمار رؤوس الأَموال[1].

- اتبعت الهند منذُ بدايات القرن الحالي إستراتيجية تقديم الإعانات والقروض والمنح إلى الدول الإفريقية كجزء مِن إستراتيجيتها الذكية، مِن أَجل ضمان استمرارية استثماراتها الاقتصادية في إفريقيا، حتى عدت الهند مِن ضمن الدول الأكثر فاعلية في تقديم المُساعدات الإنسانية للقارة السمراء، لاسيما دول إفريقيا جنوب الصحراء، وعليه، عمدت الهند على دعم المشاريع الهندية مِن خِلال زيادة عملية الائتمان المُقدمة للمشروعات الاقتصادية والتقنية في القارة الإفريقية مِن(٢,١٥) مليار دولار في المُدة ما بين٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى(٥,٤) مليار دولار في المُدة ما بين٢٠٠٨-٢٠٠٩ على مستوى التعاون الثُنائي مع الدول الإفريقية أو التجمُعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، فضلاً عن تقديم بنك الاستيراد والتصدير الهندي أكثر مِن(١٣٧٠) مليون دولار لعدد مِن المشاريع، موزعة على(٤٠) مشروع في عدة دول إفريقية.

تأَخر شرِكات النفط الوطنية في الهند من دخول لُعبة استحصال موارد خارجية، فإنها نجحت في الفوز ببعض الصفقات الكُبرى، ومِنها مشروع سخالين في روسيا ومشروع النيل الكبير في السودان، وهي تتلقى العون مِن وزارة النفط والغاز الطبيعي التي تسعى بشدة لإقامة روابط اقتصادية مع الدول الغنية بالطاقة، واقترحت وزارة النفط الهندية المحدودة (اويل) مِحوراً لجميع شرِكات التكرير التي تسعى وراء فرص للتنقيب فيما وراء البِحار، مثل شرِكة بهارات النفطية المحدودة وشرِكة نفط هندوستان جيل

٨. إستراتيجية الهند ما وراء البحار: إنَّ مُشاركة الهند في عمليات التنمية في أَقصى شرق روسيا أَمر ظاهر، إلا أَنَّ شرِكاتها مُهتمة أَيضاً بآسيا الوسطى، كما تُشارك شرِكات هندية في كُل مشروع جديد يجري تطويرهُ حالياً شرق أَوروبا، فعلى الرغم مِن تأَخر شرِكات النفط الوطنية في الهند من دخول لُعبة استحصال موارد خارجية، فإنها نجحت في الفوز ببعض الصفقات الكُبرى، ومِنها مشروع سخالين في روسيا ومشروع النيل الكبير في السودان، وهي تتلقى العون مِن وزارة النفط والغاز الطبيعي التي تسعى بشدة لإقامة روابط اقتصادية مع

(١) جوزيف رامز أَمين، القمة الهندية-الإفريقية الأولى: الجذور-الأبعاد- النتائج، مجلة آفاق افريقية، العدد٢٧، (القاهِرة: شِتاء ٢٠٠٨)، ص٧٤.

الدول الغنية بالطاقة، واقترحت وزارة النفط الهندية المحدودة (اويل) مِحوراً لجميع شرِكات التكرير التي تسعى وراء فرص للتنقيب فيما وراء البِحار، مثل شرِكة بهارات النفطية المحدودة وشرِكة نفط هندوستان جيل.

الخُلاصة هي أنَّ السنوات القليلة الماضية شهدت مزيداً مِن المُشاركة مِن شرِكات الطاقة الهندية في الاستِثمارات الأَجنبية، وللهند الان استِثمارات في مجال التنقيب في روسيا والسودان وليبيا وساحل العاج وسوريا وإيران والعِراق ودولة قطر وسلطنة عُمان وفيتنام وميانمار ومصر ونيجيريا واستراليا وكوبا والبرازيل، فضلاً عن قيام شرِكات النفط الوطنية الهندية بتطوير إستراتيجية للتعاون الدولي مع كُبرى شرِكات الطاقة، وأَكثرها تقدُماً (شل وإي إن آي ENI وبي جي BG)[1].

كُل ما سبق ذِكرهُ مِن مُرتكزات قوة ذكية، جعل الهند والاقتصاد الهندي تحديداً في مراحل مُتقدِمة وهذا التقدُم كان حصيلة مجموعة مِن العوامل المُساعِدة التي توفرت في الهند دون غيرها والذي وظفتها في ادائها إقليمياً ودولياً على نحوٍ عزز مِن مكانتها في النِظام الدولي، وأَهمُها:

- الأَعداد السُكانية الهائلة وغلبة الفئة المتوسطة مِن الأَعمار(١٥-٥٥ سنة) الذين يُعدون في عمر الَعمل، والتي تغيب عن الصين نتيجة سياسة الطفل الواحد.
- المساحة الجُغرافية الهائلة التي أَعطت للتنوع المناخي مزايا اقتصادية كبيرة لتشجيع الزِراعة وتربية الثروة الحيوانية والربط البحري والقاري مع البُلدان الآسيوية.
- التنوع الديني والعرقي والطائفي مع انتِشار ثقافة روح التسامُح بين فئات المُجتمع كان عائد إيجابي على تطوير القطاعات السياحية.
- المستوى العالي مِن المركزية والقدرة على ضبط الواقع الأَمني وسيادة الروح الديمقراطية في النُخب السياسية جعلها في وضع عالي مِن الاستِقرار السياسي.
- الخبرات والإِمكانيات التي نقلتها اليد العامِلة في الخارج والمستوى التعليمي العالي، انعكس إيجاباً على القطاع الصِناعي وأسواق المال.
- تُمثِل الهند سداً منيعاً في وجه التقدُم الصيني للدول الغربية.

(١) جيفري براون وفيجاي مخيرجي وكانج وو، سِباق الطاقة بين الصين والهند.. مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٨٥.

الخاتِمة

ظهرت الهند كقوة مؤَثِرة على الساحة السياسية الدولية مِنذُ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وقد أَسهمت عوامل عدة في بروزها كقوة مؤثِرة ومُهِمة مِن الناحية الجيوستراتيجية والعالمية، مِن بينها موقعها الإستراتيجي المُهِم، وتكوينها الديمُغرافي، وحجمها السُكاني الضخم، ومستوى شعبها العلمي والتقني، وتطور بُنيتها الاقتصادية، فضلاً عن تجربتها الديمقراطية في الانفِتاح السياسي على العالم يُرافقها قوة عسكرية ونووية ضخمة، ومُجمل تِلك المُرتكزات الإستراتيجية الذكية الناعِمة والصلبة وغيرها أَسهمت في تحول الهند مِن دولة مُنغلِقة على نفسها وتواجه مُشكِلات داخلية عِدة، إِلى قوة يعتد بِها على الساحة السياسية الدولية، ومُنافِسة للقوى الأخرى البارِزة على الصعيد العالمي، هذه المكانة جعلت الهند تعمل على إِعادة رسم مسار علاقاتها بدول العالم مِن خِلال صياغة إستراتيجية ذكية جديدة تقوم على الانفتاح على العالم لتحقيق أهداف ومصالح عديدة.

الاستِنتاجات

- تنبهت الهند إِلى أَنَّ دورها التي كانت تُمارِسهُ خِلال الحرب البارِدة لا يُحقق طموحها، ورغبتها في أداء دور مُميز إقليمياً وعالمياً في ظل ما تمتلكهُ مِن مقومات وإِمكانات آخذةً في التزايد والتنامي، فقد استحدثت سياسات وإستراتيجيات ذكية مُتعدِدة لتجسيد طموحاتها تِلك على أَرض الواقع(سياسة النظر إِلى الشرق، وسياسة العمل شرقاً) للحِفاظ على مصالحها ونفوذها ومكانتها كقوة صاعِدة.
- تسعى الهند عبر إستراتيجيتها الذكية إِلى استِغلال الصعود السلمي وعدم تأَثر أَحد مِن القوى الإقليمية المُزاحِمة لها على المكانة والدور والنفوذ، لكن الطريق أَمام الهند طويل لان البيئة الإستراتيجية المتواجدة فيها تحتوي قوى اقليمية مِن القوة والنفوذ والتأَثير ما تجعل مِن المُزاحمة شديدة.
- إِنَّ الإستراتيجية الهندية السلمية في علاقاتها الخارجية وتبنيها للشراكات الاقتصادية وشِعار(حليف واحد وشُركاء مُتعددين)، منحها فرصة إِقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مُستندةً على التعاون والتنافُس على الصعيد الدولي، على نحو يُثبت دينامية صعودها في الَنِظام العالمي بوصفها قِوى كُبرى، في حال استمرارها باستِثمار قوتها الذكية ولاسيما الناعِمة.
- أسهمت وفرة عدد الشَرِكَات الهندية بأسواق الطاقة العالمية بزيادة تأَثير هذه الدولة بدلاً مِن الإسهام في انتِشار أَثر السوق.

– عمدت الهند منذ بدايات القرن الحالي، إلى زيادة تحركُها تجاه القارة الإفريقية مِن خِلال اتباع إستراتيجية ناعِمة تقوم على دعم وتأَسيس العديد مِن المُنتديات بالتعاون مع دول القارة، وعلى جميع الأصعدة، فضلاً عن تمتين صِلاتها بالمُنظمات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي والنيباد والايكواس.. وغيرها. ومِن أَهم المجالات التي ركزت عليها الإستراتيَجية الهَندية في علاقاتها بدول القارة هي الميدان الاقتصادي، إذ تبين أَنَّ التجربة الهندية في إفريقيا هي غنية ومُفعمة بالمُبادرات والفرص الاقتصادية (تِجارةً واستِثماراً)، والإسهامات التقنية والعلمية، إضافة إلى العروض الإنسانية لاسيما في مجال الأدوية ومُكافحة الاوبئة الخطيرة وخصوصاً مرض الأيدز الذي أَصبح يفتك بالشعوب الإفريقية، فضلاً عن وجود الأهداف والدوافع السياسية والأمنية، فضلاً عن الاقتصادية، والذي يصب أَولاً وأَخيراً في خدمة المصالح القومية العُليا للهند.

– للهند علاقة وثيقة ومحورية بدول مجلس التعاون الخليجي، وستزداد هذه الروابط عمقاً على المستوى الاقتصادي في السنوات المُقبلة، إذ أصبح أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية من القضايا المُهِمة التي تُشكل نقطة ارتكاز في العلاقات بينهما، لاسيما أن الهند بدأت تعتمد بشكلٍ أكبر على النفط الخليجي، لذلك فان الهند تضع نصب عينها تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية وبِناء شراكة إستراتيجية مع هذه الدول لحماية مصالحها المُتنامية في المنطقة.

التوصيات

– لضمان صعودها كقوة عالمية، تحتاج الهند إلى تبني إستراتيجيات شامِلة تُعزِز مِن قدراتها الوطنية وعلاقاتها الدولية، مِن بينها: تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع الدول الكُبرى والناشئة، والاستِثمار في البُنية التحتية والتكنولوجية لتعزيز قدرتها التنافُسية، والتوسع في استِخدام القوة الناعِمة لدعم العلاقات الدولية، وتعزيز دورها في المؤَسسات الدولية لدعم تأَثيرها في صنع القرار العالمي، والتركيز على تحقيق التنمية المُستدامة لضمان النمو طويل الأمد.

قائمة المصادروالمراجع

المصادرالعربية

أولاً: الوثائق الرسمية

١. مؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستِثمار العالم2013: سلاسل القيمة العالمية: الاستِثمار والتجارة مِن أجل التنمية، (نيويورك وجُنيف: الأُمم المُتحِدة،2013).

ثانياً: المعاجم والقواميس والموسوعات

١. أَطلس بُلدان العالم–لاروس، ترجمة: جورج قاضي، (بيروت: عويدات للنشر،2013).

٢. محمد عابد الجابري، موسوعة دول العالم «حقائق وأرقام»، (القاهِرة : مجموعة النيل العربية،2000).

ثالِثاً: الكتُب العربية والمُترجمة

١. إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن: المسار والمؤثِرات، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2013).

٢. أَحمد يوسف أَحمد (واخرون)، حال الأُمة العربية2010-2011: رياح التغيير، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،2011).

٣. أي.بي.جي. عبد الكلام، اي س. راجان، الهند عام2020: رؤَية للأَلفية الجديدة، ترجمة: غسان نصيف،(دِمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكِتاب،2011).

٤. أياد مالك عبد المجيد، إدارة الصِراع بين القوى الاقليمية في آسيا بعد2011،ط1،(القاهِرة: المكتب العربي للمعارف،2024).

٥. إيه كامالا دلال، الهند: سلسِلة دول العالم، ط1، ترجمة: مروة رشاد عبد الستار،(مصر: نهضة مصر للطباعة،2008).

٦. باولا كورتي، تاريخ الهجرات الدولية، ترجمة: عدنان علي،(أبو ظبي: هيئة أَبو ظبي للثقافة والتُراث،2011).

٧. بن عائشة محمد الأمين، الصين هندسة سياسية اقليمية للريادة العالمية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2021).

٨. جابر عوض (وآخرون)، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية،(القاهِرة: مركز الدِراسات الآسيوية،2011).

٩. ديتمر روذرموند، الهند: نهضة عِملاق آسيوي،ط1، ترجمة: مروان سعد الدين،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2008).

١٠. روبين ميريديث، الفيل والتنين، ترجمة: شوقي جلال، سلسِلة عالم المعرِفة(359)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كانون الثاني/يناير2009).
١١. روميلا ثابار(مُحرِراً)،الهند: الالفية الثالثة، ترجمة: محمد خير ندمان، (الرياض: كِتاب العربية للنشر،2011).
١٢. ستار جبار علاي، التجربة الهندية أَكبر ديمقراطية في العالم، (القاهِرة: دار الكِتاب العربي للنشر،2017).
١٣. سوريش كيه، الهند تعدُدية مُفرطة وعملقة اقتصادية، ط1، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،2021).
١٤. سوريش كيه، الهند: تعدُدية مُفرطة وعُملة اقتصادية، ط1، (بغداد: المعهد العِراقي للحِوار،2021).
١٥. عبد السلام إبراهيم بغدادي، مُهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في إفريقيا، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).
١٦. غوستاف لوبون، حضارة الهند، ترجمة: عادل زعيتر، (القاهِرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافية،2014).
١٧. فولفانج هيرن، التحدي الصيني: أَثر الصعود الهندي في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، (الرياض: كِتاب العربية، 2011).
١٨. فيجاي ماهاجان، نهوض إفريقيا، ترجمة: مركز أبن عِماد، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009).
١٩. فيديا ناكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا: شراكات بِلا توازنات، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2014).
٢٠. كاظم هاشم نعمة، الهند في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب البارِدة، (عمان: آمنة للنشر والتوزيع،2014).
٢١. كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، (الدوحة: مركز بروكنجز،2017).
٢٢. مارتن جاك، حينما تحكمُ الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نِظام عالمي جديد، (القاهِرة: سلسِلة إصدارات سطور جديدة،2010).
٢٣. مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأَمن الدولي، الكِتاب السنوي2011، ترجمة: حسن حسن(وآخرون)، (بيروت: مركز دِراسات الوحدة العربية،2011).

٢٤. مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المُتحدة الأَمريكية: التنافُس على موارد الطاقة، ط1، (أَبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
٢٥. مجموعة باحثين، الهند القوة الدولية الصاعِدة: الأبعاد والتحديات،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2018).
٢٦. محمد عبد العاطي (مُحرِراً)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود،(الدوحة: مركز الجزيرة للدِراسات،2010).
٢٧. مُهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص، ط1، (الدوحة-بيروت: مركز الجزيرة للدِراسات- الدار العربية للعلوم ناشرون،2017).
٢٨. ميرا كامدار، كوكب الهند: النهضة المُضطرِبة لأكبر نِظام ديمقراطي ولمُستقبل عالمنا، ترجمة: هلا نافع الخطيب، (الرياض: العبيكان للنشر،2010).
٢٩. هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر، أَثر المُتغيرات الآسيوية على الوطن العربي، ط1، (عمان: دار الجنان للنشر،2014).
٣٠. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الاقليمي وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، ط1، (عمان: دار الحامد للنشر،2012).
٣١. وليد عبد الحي (مُحرِر)، آفاق التحولات المُعاصِرة، (عمان: دار الشروق للنشر،2002).
٣٢. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكُبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المُستقبلية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2015).

رابِعاً: البحوث والدراسات

١. أَحمد سليم البرصان، صعود الهند وأَمن الخليج العربي، مجلة أَراء حول الخليج، العدد88، (دُبي: مركز الخليج للأَبحاث، كانون الثاني/ يناير2012).
٢. جوزيف رامز أَمين، القمة الهندية-الإفريقية الأَولى: الجذور-الأبعاد- النتائج، مجلة آفاق افريقية، العدد27، (القاهِرة: شِتاء 2008).
٣. صدفة محمد محمود، شرنقة التوازن: هل يتجاوز البِناء العسكري الهندي الهواجس الاقليمية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد217، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،2019).
٤. عادل عبد الصادق، الفضاء.. ساحة جديدة للتنافس الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد183، (القاهِرة: مؤَسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير2011).
٥. عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤَية مُستقبلية، مجلة مركز دِراسات الكوفة، العدد44، (النجف الأشرف: جامِعة الكوفة، مركز دِراسات الكوفة،2017).

٦. علاء عبد الوهاب عبد العزيز، الفاعلون الجدُد: الدور الهندي في النِظام الدولي(الفرص والتحديات)، مجلة حمورابي للبحوث والدِراسات الاستراتيجية، العدد27-28،(بغداد: مركز حمورابي للدِراسات،2018).
٧. محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكُبرى في جنوبي آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد177، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، تموز/يوليو2009).
٨. محمد فايز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامُل في منطقة المُحيط الهندي، مجلة دِراسات استراتيجية، العدد111، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدِراسات والبحوث الاستراتيجية،2005).
٩. مُنى هاني محمد، تداعيات التنافُس الصيني الهندي على النِظام الأَمني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المُجلد50، العدد2، (القاهِرة: جامِعة القاهرة، آذار2023).
١٠. نادية حلمي، التنافُس الإقليمي مِن منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد183، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام، كانون الثاني/ يناير2011).
١١. نُهى الجِبالي، التجربة الهندية هل هي قابلة للتعميم؟، مجلة السياسة الدولية، العدد155، (القاهِرة: مؤَسسة الأَهرام،2004).
١٢. وفاء لطفي، القوى الآسيوية الصاعِدة في النِظام الدولي: الهند نموذجاً، مجلة دِراسات، المُجلد24، العدد1، (القاهِرة: جامِعة 6 أكتوبر، كُلية الاقتصاد والإدارة، كانون الثاني/ يناير2023).

خامِساً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. بوجدي بوبكر، الصعود الهندي وتداعياتهُ على الأَمن في منطقة جنوب آسيا، رِسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامِعة8 مارس1954، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،2019).
٢. مُنير مُباركيه، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأَمريكية: دِراسة مُقارِنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه غير منشورة،(الجزائر: جامِعة باتنه1-، كُلية الحقوق والعلوم السياسية،2016).
٣. وليد إِبراهيم حُذيفة، القوى الاقتصادية الصاعِدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (دِمشق: جامِعة دِمشق، كُلية الإِدارة والاقتصاد،2015).

٤. ياسر خالد عبد، التنافُس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين وآفاقهُ المُستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامِعة النهرين، كُلية العلوم السياسية،2020).

سادِساً: التقارير

١. التقرير الاستراتيجي الإفريقي2006-2007، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،2007).

٢. التقرير الاستراتيجي الإفريقي2007-2008، الإصدار5، (القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،2008).

٣. التقرير الاستراتيجي الإفريقي2009-2010،(القاهِرة: معهد البحوث والدِراسات الإفريقية،2010).

٤. تقرير التنمية البشرية2011، الاستِدامة والانصاف: مُستقبل أَفضل للجميع، (نيويورك: برنامج الأُمم المُتحدة الإنمائي، 2011).

سابِعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. أَميرة أَحمد حرزلي، قمة البريكس2018 والتحديات العالمية الراهِنة،2018/7/29، مقال منشور على الرابط: https://democratic.de/?p=55450

٢. إيمان عمر الفاروق، صعود الهند كقوة كونية، قراءات استراتيجية، العدد4، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان/ أبريل2001. دورية مُتاحة على الرابط:.http//www.ahram.org.eg

٣. البنك الدولي، بيانات تِعداد السُكان الإجمالي لعام2018، تقرير مُتاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org.

٤. تقرير موقع Pollution، مُتاح على الرابط:
https://populationtoday.com/ar/in-india/#google_vignette.07-07-2024.

٥. دُبي-العربية نت، أَكبر10 اقتصادات في العالم لعام2024، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/05/01

٦. ديبيداتا اوروبيندا ماهاباترا، مِن الديمقراطية إلى بوليوود:الدرس الهندي في بِناء القوة الناعِمة في العالم، مركز المُستقبل للأَبحاث، 2017/6/15، دِراسة مُتاحة على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2907

٧. ذِكرُ الرحمن، علاقات الهند و»الآسيان»، مركز الاتحاد للأَخبار، 1 تموز/يوليو2022، مقال مُتاح على الرابط: https://www.aletihad.ae/opinion/4298123

٨. مجلة درع الوطن، العلاقات الإماراتية– الهندية تنتقل الى آفاق أرحب،2024/10/1، تقرير مُتاح على الرابط: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files

٩. مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العام على التعليم، https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XP=IN

١٠. محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الافريقية: الاستراتيجية والدوافع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017/11/17، مقال مُتاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=26469

١١. الموسوعة المعرفية الشامِلة، الهند، بحث منشور على الرابط:
https://www.marefa.org.index.php.22-02-2012

١٢. مؤشرات التنمية العالمية، الهند، بيانات البنك الدولي، تقرير مُتاح على الرابط:
https://databan.k.albankaldawli.org./reports.aspx?source=2&country=IND

١٣. ويكبيديا الموسوعة الحُرة، البحرية الهندية،تقرير مُتاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

المصادر الاجنبية

First: Books

1. Devika Sharma and Jason Miklian, India's global foreign policy engagements– a new paradigm?,(Oslo: The Norwegian Peace building Resource Centre, February 2016).

Second: Research and studies

1. Culshan Sachdeva, India's Attitude Towards' China's Growing Influence In Center Asia, Journal China's and Eurasla Forum Quarterly, Vol.4, No.3,(2006).
2. Neelam, Indo-African forum with Goals for friendly enrichment, the Pseudo Truth,(issue7, july2008).

Third: Internet

1. Preethi Amaresh, The rise of India as a global Soft Power, Published, 6 August2021. https://www.bridgeindia.org.uk.
2. CIA, the World fact book, India,26 Nov2012.http: https://www.cia.gov/library/publication.
3. Global firepower Institute (GFP), Indian military force 2020, www.globalfirepower.com/country-malitary,30/03/2023.
4. Global firepower Institute (GFP), military Strength Ranking2022, www.globalfirepower.com, 28/03/2023.
5. The World in 2050, The accelerating Shift of Global Economic power: Challenges and Opportunities, January2011. http//www.pwc.co.uk/economics

6. Foreign trade of India 2024: Exports, imports, and trade partners, https://www.forbesindia.com/article/explainers/foreign-trade-of-india/94031/1

List of sources and references

Arabic sources

First: Official documents

1. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development, (New York and Geneva: United Nations, 2013).

Second: Dictionaries, glossaries and encyclopedias

1. Atlas of the World Countries - Larousse, translated by: George Kadi, (Beirut: Awidat Publishing, 2013).
2. Muhammad Abed Al-Jabri, Encyclopedia of the World Countries "Facts and Figures", (Cairo: Nile Arab Group, 2000).

Third: Arabic and translated books

1. Ibrahim Abdul Hamid Ghali, India's Nuclear Policy in Half a Century: The Path and Influences, 1st ed., (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013).
2. Ahmed Youssef Ahmed (et al.), The State of the Arab Nation 2010-2011: Winds of Change, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).
3. A. B. J. Abdul Kalam, A. S. Rajan, India in 2020: A Vision for the New Millennium, translated by Ghassan Nasif, (Damascus: Publications of the Syrian General Book Authority, 2011).
4. Ayad Malik Abdul Majeed, Managing the Conflict between Regional Powers in Asia after 2011, 1st ed., (Cairo: Arab Bureau of Knowledge, 2024).
5. A. Kamala Dalal, India: A Series of Countries of the World, 1st ed., translated by: Marwa Rashad Abdel Sattar, (Egypt: Nahdet Misr Printing Press, 2008).
6. Paula Corti, History of International Migrations, translated by: Adnan Ali, (Abu Dhabi: Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, 2011).

7. Ben Aisha Muhammad Al-Amin, China: Regional Political Engineering for Global Leadership, (Berlin: Arab Democratic Center, 2021).
8. Jaber Awad (and others), Decentralization and Development in the Asian Experience, (Cairo: Center for Asian Studies, 2011).
9. Dietmer Rothermund, India: The Rise of an Asian Giant, 1st ed., translated by: Marwan Saad El-Din, (Beirut: Arab House for Science Publishers, 2008).
10. Robin Meredith, The Elephant and the Dragon, translated by Shawqi Jalal, The World of Knowledge Series (359), (Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters, January 2009).
11. Romila Thapar (editor), India: The Third Millennium, translated by Muhammad Khair Nadman, (Riyadh: Kitab Al-Arabiya Publishing House, 2011).
12. Sattar Jabbar Alai, The Indian Experience: The Largest Democracy in the World, (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi Publishing House, 2017).
13. Suresh K., India: Excessive Pluralism and Economic Giantism, 1st ed., (Baghdad: Iraqi Institute for Dialogue, 2021).
14. Suresh K., India: Excessive Pluralism and Economic Currency, 1st ed., (Baghdad: Iraqi Institute for Dialogue, 2021).
15. Abdul Salam Ibrahim Baghdadi, Muhand Abdul Wahid Al-Nadawi, The Indian Experience in Africa, 1st ed., (Beirut: Arab House for Science Publishers, 2015).
16. Gustave Le Bon, The Civilization of India, translated by: Adel Zaiter, (Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture, 2014).
17. Wolfgang Hern, The Chinese Challenge: The Impact of the Indian Rise on Our Lives, translated by: Muhammad Ramadan Hussein, (Riyadh: Kitab Al-Arabiya, 2011).
18. Vijay Mahajan, The Rise of Africa, translated by: Ibn Imad Center, (Beirut: Dar Al-Arabiya for Science Publishers, 2009).
19. Vidya Nakarni, Strategic Partnerships in Asia: Partnerships Without Balances, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2014).
20. Kazem Hashim Nehme, India in Post-Cold War Asian Politics, (Amman: Amna for Publishing and Distribution, 2014).

21. Kadira Pethiyagoda, India-GCC Relations, (Doha: Brookings Center, 2017).

22. Martin Jacques, When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New World Order, (Cairo: New Lines Publications Series, 2010).

23. Group of Researchers, Armament, Disarmament and International Security, Yearbook 2011, translated by: Hassan Hassan (and others), (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).

24. Group of Researchers, China, India and the United States of America: Competition over Energy Resources, 1st ed., (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008).

25. Group of Researchers, India, the Rising International Power: Dimensions and Challenges, (Berlin: Arab Democratic Center, 2018).

26. Mohamed Abdel Aati (editor), India: Factors of Rise and Challenges of Rise, (Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2010).

27. Muhannad Al-Nadawi, Economic Relations between India and the Gulf States: Reality, Challenges and Opportunities, 1st ed., (Doha-Beirut: Al Jazeera Center for Studies-Arab Scientific Publishers, 2017).

28. Mira Kamdar, Planet India: The Turbulent Rise of the Largest Democratic System and the Future of Our World, translated by: Hala Nafi Al-Khatib, (Riyadh: Al-Obeikan Publishing, 2010).

29. Hani Elias Khader Al-Hadithi, Al-Taher Adam Al-Taher, The Impact of Asian Variables on the Arab World, 1st ed., (Amman: Dar Al-Janan Publishing, 2014).

30. Hael Abdul Mawla Tashtoush, Regional Security and Elements of State Power in the New World Order, 1st ed., (Amman: Dar Al-Hamed Publishing, 2012).

31. Walid Abdul-Hay (editor), Prospects of Contemporary Transformations, (Amman: Dar Al-Shorouk Publishing, 2002).

32. Younis Mu'ayyad Younis, The Roles of the Major Asian Powers in the Strategic Balance in Asia after the Cold War and Their Future Prospects, (Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2015).

Fourth: Research and Studies

1. Ahmed Salim Al-Barsan, The Rise of India and the Security of the Arabian Gulf, Opinions on the Gulf Magazine, Issue 88, (Dubai: Gulf Research Center, January 2012).
2. Joseph Ramez Amin, The First Indian-African Summit: Roots-Dimensions-Consequences, African Horizons Magazine, Issue 27, (Cairo: Winter 2008).
3. Sadfa Muhammad Mahmoud, The Cocoon of Balance: Does the Indian Military Build-up Transcend Regional Concerns?, International Politics Magazine, Issue 217, (Cairo: Al-Ahram Foundation, 2019).
4. Adel Abdel Sadek, Space.. A New Arena for Asian Competition, International Politics Magazine, Issue 183, (Cairo: Al-Ahram Foundation, January 2011).
5. Abbas Fadhel Alwan, India and International Balance: A Future Vision, Journal of the Kufa Studies Center, Issue 44, (Najaf: University of Kufa, Kufa Studies Center, 2017).
6. Alaa Abdul Wahab Abdul Aziz, New Actors: The Indian Role in the International System (Opportunities and Challenges), Hammurabi Journal of Strategic Research and Studies, Issue 27-28, (Baghdad: Hammurabi Center for Studies, 2018).
7. Muhammad Al-Sayyid Salim, The Ten Major Strategic Issues in South Asia, International Politics Journal, Issue 177, (Cairo: Al-Ahram Foundation, July 2009).
8. Muhammad Fayez Farahat, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf and the Integration Process in the Indian Ocean Region, Journal of Strategic Studies, Issue 111, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005).
9. Mona Hani Mohamed, Implications of Chinese-Indian Competition on the Regional Security System of South and Southeast Asia in Light of Globalization, Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 50, Issue 2, (Cairo: Cairo University, March 2023).
10. Nadia Helmy, Regional Competition from China's Perspective, International Politics Magazine, Issue 183, (Cairo: Al-Ahram Foundation, January 2011).
11. Noha Al-Gebali, Is the Indian Experience Generalizable?, International Politics Magazine, Issue 155, (Cairo: Al-Ahram Foundation, 2004).

12. Wafaa Lotfy, Rising Asian Powers in the International System: India as a Model, Dirasat Journal, Volume 24, Issue 1, (Cairo: October 6 University, Faculty of Economics and Administration, January 2023).

Fifth: University theses and dissertations

1. Boujdi Boubaker, The Indian Rise and Its Implications for Security in the South Asian Region, Unpublished Master's Thesis, (Algeria: University of March 8, 1954, Faculty of Law and Political Science, 2019).
2. Mounir Mubarakia, The Rise of Global Powers in the Shadow of Globalization and American Hegemony: A Comparative Study of the Cases of Japan, China and India, Unpublished PhD Thesis, (Algeria: University of Batna-1, Faculty of Law and Political Science, 2016).
3. Walid Ibrahim Hudhayfah, Rising Economic Powers in the Shadow of Globalization: The Indian Economy as a Model, Unpublished PhD Thesis, (Damascus: University of Damascus, Faculty of Administration and Economics, 2015).
4. Yasser Khaled Abdel, Economic and Political Competition between India and China and its Future Prospects, Unpublished PhD Thesis, (Baghdad: Al-Nahrain University, College of Political Science, 2020).

Sixth: Reports

1. African Strategic Report 2006-2007, (Cairo: Institute of African Research and Studies, 2007).
2. African Strategic Report 2007-2008, Issue 5, (Cairo: Institute of African Research and Studies, 2008).
3. African Strategic Report 2009-2010, (Cairo: Institute of African Research and Studies, 2010).
4. Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, (New York: United Nations Development Program, 2011).

Seventh: The International Information Network (Internet)

1. Amira Ahmed Harzli, BRICS Summit 2018 and Current Global Challenges, 7/29/2018, an article published on the link: https://democratic.de/?p=55450
2. Iman Omar Al-Farouk, India's Rise as a Global Power, Strategic Readings, Issue 4, Al-Ahram Foundation, Cairo, April 2001. A periodical available on the link: http://www.ahram.org.eg
3. The World Bank, Total Population Census Data for 2018, a report available

on the link: https://data.albankaldawli.org.

4. Pollution website report, available on the link: https://populationtoday.com/ar/in-india/#google_vignette.07-07-2024.
5. Dubai-Arabiya.net, The 10 Largest Economies in the World for 2024, a report available at the link: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/05/01
6. Debidatta Aurobinda Mahapatra, From Democracy to Bollywood: The Indian Lesson in Building Soft Power in the World, Future Research Center, 6/15/2017, a study available at the link: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2907
7. Dhikr al-Rahman, India-ASEAN Relations, Al-Ittihad News Center, July 1, 2022, an article available at the link: https://www.aletihad.ae/opinion/4298123
8. Dar' Al Watan Magazine, UAE-India Relations Move to New Horizons Welcome, 1/10/2024, report available at the link: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/files
9. World Bank Group, Public Spending on Education, https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XP=IN
10. Mohamed Mahmoud Abdel Rahim, Indian-African Relations: Strategy and Motives, Arab Democratic Center, Berlin, 11/17/2017, article available at the link: http://democraticac.de/?p=26469
11. The Comprehensive Knowledge Encyclopedia, India, research published at the link:

1. https://www.marefa.org.index.php.222012-02-

12. World Development Indicators, India, World Bank Data, report available at the link: https://databan.k.albankaldawli.org./reports.aspx?source=2&country=IND
13. Wikipedia, the free encyclopedia, Indian Navy, report available at: https://ar.wikipedia.org/wiki